

تفاؤل حذر يقود الأسهم العالمية رغم ضبابية المشهد الجيوسياسي

الأسواق تتحدى التوتّر

1 المستثمرون يراهنون على التهدئة والذكاء الاصطناعي يقود موجة الصعود

2 اضطراب الملاحة يضغط على التجارة والنفط بين التراجع والتقلبات الحادة

كتب مساعد صالح



شهدت الأسواق العالمية حالة من الانتعاش النسبي خلال تعاملات أمس، مدفوعة بمزيج معقد من التفاؤل الحذر بشأن احتمالات استئناف المحادثات الأميركية-الإيرانية، إلى جانب الزخم المتجدد في قطاع التكنولوجيا، لا سيما المرتبط بالذكاء الاصطناعي. هذا التحسن جاء رغم استمرار الضغوط على حركة التجارة العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد، ما يعكس فجوة متزايدة بين أداء الأسواق المالية والواقع الاقتصادي على الأرض.

وسجلت مؤشرات الأسهم في آسيا والمحيط الهادئ مكاسب ملحوظة، مع صعود مؤشر MSCI للأسهم خارج اليابان، وبلوغ السوق الكوري الجنوبي مستويات قياسية جديدة، مدعوماً بارتفاع أسهم شركات أشباه الموصلات. كما امتد التفاؤل إلى الأسواق الأميركية عبر العقود الآجلة، في حين شهدت أسعار النفط تراجعاً نسبياً مع عودة الرهانات على إمكانية تهدئة التوترات في الشرق الأوسط.

بشكل مؤقت. في المقابل، استمرت العملات المرتبطة بالمخاطر في مواجهة ضغوط، ما يعكس حساسية الأسواق لأي تطورات مفاجئة في الملف الجيوسياسي. ويمكن القول إن الأسواق العالمية تعيش مرحلة "تفاؤل مشروط"، حيث تستند المكاسب الحالية إلى توقعات مستقبلية أكثر منها إلى معطيات قائمة. وبينما يظل الذكاء الاصطناعي محركاً رئيسياً للأسهم، تبقى المفاوضات الأميركية-الإيرانية العامل الحاسم في تحديد اتجاه الأسواق خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل تأثيرها المباشر على التجارة العالمية وأسعار الطاقة.

وفي الأسواق المالية، يراقب المستثمرون أيضاً تطورات السياسة النقدية الأميركية، مع ترقب جلسة الاستماع الخاصة بالمرشح لرئاسة الاحتياطي الفيدرالي، والتي قد تحمل إشارات مهمة حول توجهات أسعار الفائدة وحجم الميزانية العمومية للبنك المركزي. ويكتسب هذا العامل أهمية خاصة في ظل التوازن الدقيق بين دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.

أما على صعيد العملات، فقد تحرك الدولار الأميركي ضمن نطاق محدود، مدعوماً بحالة الحذر في الأسواق، بينما تراجع الذهب مع انحسار الطلب على الملاذات الآمنة.

فقد سجلت شركات الرقائق الإلكترونية مكاسب قوية، مع ارتفاع تقييماتها السوقية إلى مستويات غير مسبوقة، في ظل الطلب المتزايد على البنية التحتية الرقمية.

على الجانب الآخر، لا تزال المخاطر الجيوسياسية تلقي بظلالها على حركة التجارة العالمية، حيث أدت التوترات إلى إعادة تشكيل مسارات الشحن وتباطؤ تدفقات السلع، خاصة النفط والمواد الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن أي تأخير في إعادة فتح الممرات البحرية الحيوية قد يمتد لأسابيع، حتى في حال التوصل إلى اتفاق سياسي، وهو ما يعزز حالة عدم اليقين لدى المستثمرين.

أخبار عالمية

خسائر النفط العالمية تتجه لتجاوز مليار برميل

حذر راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لشركة Vitol، من أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران أحدثت صدمة كبيرة في إمدادات النفط العالمية، مع فقدان يتراوح بين 600 و 700 مليون برميل حتى الآن. وأشار إلى أن حجم الخسائر مرشح للارتفاع إلى ما لا يقل عن مليار برميل مع استمرار تداعيات الأزمة حتى تعافي السوق بالكامل. وتعكس هذه التقديرات اتساع تأثير التوترات الجيوسياسية على توازن العرض والطلب في أسواق الطاقة، وسط مخاوف من استمرار التقلبات الحادة وارتفاع الأسعار، بما يضغط على الاقتصاد العالمي ويزيد من تحديات تأمين الإمدادات خلال الفترة المقبلة.

فرنسا تجرد الإنفاق لاحتواء صدمة حرب إيران

أعلنت الحكومة الفرنسية عزمها تعويض كامل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تداعيات الحرب على إيران عبر تجريد جزء من الإنفاق العام، بالتزامن مع التحضير لإطلاق حزمة دعم جديدة. وأوضح وزير المالية برنار لاسكور أن ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة عوائد السندات منذ اندلاع الأزمة سيكلفان الخزنة ما بين 4 و 6 مليارات يورو، تمثل تكلفة الاقتراض منها نحو 3.6 مليارات. بدوره، أكد وزير الميزانية بيفيد أميل أن الحكومة ستجمد إنفاقاً بالقيمة نفسها لمعادلة الأثر المالي. وتسعى باريس إلى حماية ميزانيتها مع استمرار الضغوط لتوسيع برامج دعم الأسر في مواجهة موجة غلاء الطاقة المتصاعدة.

تغريدة واحدة قد تدفع الاقتصاد الأمريكي نحو الركود

حذر ديفيد سولومون، الرئيس التنفيذي لـ «غولدمان ساكس»، من أن خطر الركود في الولايات المتحدة قد يرتفع بشكل مفاجئ تبعاً لطريقة تعامل الإدارة الأمريكية مع الحرب عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأوضح أن الأسواق باتت شديدة الحساسية للتصريحات السياسية، لدرجة أن حدوث انكماش اقتصادي قد يكون على بُعد تغريدة واحدة. ورغم ذلك، أشار إلى أن احتمالات الركود لا تزال منخفضة نسبياً في الوقت الراهن. وتعكس هذه التصريحات حالة التقلب التي تشهدها الأسواق المالية، خاصة مع تأثير منشورات «تروث سوشال» على ثقة المستثمرين واتجاهات التداول في الفترة الأخيرة.

وارش يقترب من قيادة الفيدرالي الأمريكي

يدخل كيفن وارش سباق رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في توقيت بالغ الحساسية، مع تصاعد الضغوط السياسية المطالبة بخفض أسعار الفائدة لدعم النمو. وتكتسب هذه المنافسة أهمية استثنائية، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه الفيدرالي في توجيه الاقتصاد الأمريكي والأسواق العالمية، خاصة في ظل بيئة مالية تتسم بتقلبات حادة وارتفاع حالة عدم اليقين.

ويطرح وارش رؤية إصلاحية واضحة تقوم على تقليص تدخل البنك المركزي في الأسواق والحد من الاعتماد على أدوات التيسير غير التقليدية، وعلى رأسها برامج شراء السندات. ويرى أن هذه السياسات ساهمت بشكل مباشر في تغذية موجة التضخم الأخيرة، ما يستدعي إعادة النظر في دور الفيدرالي وحجم تدخله. كما يدعو إلى تقليص الميزانية العمومية للبنك المركزي، التي تقدر بنحو 6.7 تريليونات دولار، بهدف إعادة ضبط الأوضاع النقدية تدريجياً وتعزيز كفاءة السوق.

في المقابل، تثير هذه التوجهات جدلاً واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية، إذ يحذر خبراء من أن تقليص حيازات السندات قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض طويل الأجل، خصوصاً على الحكومة وسوق الرهن العقاري، وهو ما قد يضغط على النمو الاقتصادي ويزيد من تعقيد مسار السياسة النقدية بدلاً من تسهيله. كما أن أي تشديد سريع قد ينعكس سلباً على ثقة الأسواق في المدى القصير.



رواتب المعلمين عالمياً

طالع ص 13

تدفقات نقدية قوية وزخم تداولي يضعان السهم في دائرة الضوء

سهم «المعدات» يواصل التحليق.. مكاسب 7.49% وسيولة تتجاوز 3.1 مليون دينار

تداولات نشطة تتجاوز 11 مليون سهم وقيمة تداول عند 3.19 مليون دينار

سهم "المعدات": تحليق قياسي وزخم استثنائي

شركة المعدات القابضة

ارتفاع سعري بنسبة +7.49%

قفز السهم ليصل إلى مستوى 287 فلساً وسط عمليات شراء مكثفة.

تداول أكثر من 11 مليون سهم

نشاط قياسي يعكس ثقة المستثمرين الأفراد والمخافض الاستثمارية.

سيولة ضخمة تتجاوز 3.19 مليون دينار

تعكس هذه القيمة الثقل الاستراتيجي للسهم في السوق خلال الفترة الحالية.

وتيرة تنفيذ سريعة بـ 1700 صفقة

سرعة دوران السهم تشير إلى زخم مضاربي وتداولات نشطة للغاية.

نحو 3.2 مليون دينار، وهو رقم يعكس ثقل السهم في الجلسة ودوره في دعم النشاط العام للسوق.

نطاق سعري واسع

تحرك السهم ضمن نطاق سعري واسع، حيث سجل أعلى مستوى عند 296 فلساً، وأدنى مستوى عند 267 فلساً، ما يشير إلى نشاط مضاربي قوي. وتم تنفيذ نحو 1700 صفقة على السهم، وهو عدد كبير نسبياً، يعكس سيولة مرتفعة وسرعة في التداول.

الأداء القوي لسهم «المعدات» يأتي في سياق موجة صعود أوسع للأسهم الصناعية، مدعومة بتوقعات إيجابية بشأن النشاط التشغيلي وتحسن الطلب.

كما أن السهم يستفيد من الزخم المضاربي، حيث يجذب اهتمام المستثمرين الباحثين عن عوائد سريعة، خاصة في ظل تحسن السيولة في السوق.

يبقى السؤال الأهم: هل يستطيع السهم الحفاظ على هذا الزخم؟ الإجابة تعتمد على عدة عوامل، أبرزها استمرار السيولة، ووجود محفزات تشغيلية حقيقية، إضافة إلى استقرار السوق بشكل عام.

لكن المؤكد أن سهم «المعدات» أصبح حالياً تحت المجهر، ويستحق المتابعة خلال الجلسات المقبلة.

واصل سهم «المعدات» أداءه القوي في جلسة الثلاثاء، ليؤكد مكانته كأحد أبرز نجوم السوق خلال الفترة الحالية، مدعوماً بزخم تداولي واضح واهتمام متزايد من قبل المستثمرين. وسجل السهم ارتفاعاً بنسبة 7.49%، ما يعادل 20 فلساً، ليصل إلى مستوى 287 فلساً، مقارنة بسعر إغلاقه السابق البالغ 267 فلساً، في حركة تعكس قوة الطلب واستمرار عمليات الشراء.

وشهد السهم تداول كميات كبيرة بلغت 11.16 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً واسعاً من قبل المتعاملين، سواء من المستثمرين الأفراد أو المحافظ.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداول على السهم

سيولة تتجاوز 100 مليون دينار تدفع السوق نحو التعافي

البورصة... صعود 95 سهماً في جلسة خضراء بامتياز

1 عودة الثقة تدفع السوق نحو مسار صاعد تدريجي

2 ارتفاع 12 قطاعاً... والمؤشرات تواصل التعافي بثقة المستثمرين

كتب مساعد صالح

انتعاش بورصة الكويت: سيولة قياسية وزخم شرطي

شهدت بورصة الكويت جلسة "خضراء" بامتياز، حيث تجاوزت السيولة حاجز 100 مليون دينار كويتي، مما دفع 95 سهماً نحو الارتفاع. يعكس هذا الأداء عودة الثقة تدريجياً وتحسن شهية المخاطرة رغم التحديات الإقليمية.

مؤشرات السيولة وحجم التداول

109.12

مليون دينار قيمة التداولات
مستويات سيولة مرتفعة تؤكد دخول
تدفقات نقدية جديدة للسوق.

488.06

مليون سهم
نشاط ملحوظ في حجم الأسهم
المتداولة خلال جلسة واحدة.

28.5

ألف صفقة
تعاكس وتيرة تنفيذ الصفقات زخماً
كبيراً في حركة البيع والشراء.

أداء السوق والقطاعات

قفزة نوعية لمؤشر
"الرئيسي 50"
بنسبة 1.72%تتفوق الشركات المتوسطة في الأداء
والنمو مقارنة بالشركات القيادية.قطاع التكنولوجيا يتصدر
بارتفاع 4.65%توجه استراتيجي قوي نحو الشركات
المرتبطة بالتحول الرقمي.

تباين أداء المؤشرات الرئيسية

المؤشر	نسبة الارتفاع
مؤشر "الرئيسي 50"	1.72%
المؤشر الرئيسي	0.88%
المؤشر العام	0.29%

هيمنة اللون الأخضر

95
بصعود 95 سهماً

ارتفعت أسعار أغلب الشركات المدرجة مقابل تراجع محدود لقطاع واحد فقط.

داخلية مثل الاستقرار النقدي، واستمرار الإنفاق الحكومي، وتحسن نتائج بعض الشركات.

التوقعات المستقبلية

من المتوقع أن تستمر حالة التذبذب الإيجابي خلال الجلسات المقبلة، مع ميل صعودي تدريجي، خاصة إذا استمرت السيولة عند مستوياتها الحالية أو ارتفعت.

كما أن استمرار الأداء القوي لبعض القطاعات، مثل التكنولوجيا والصناعة، قد يدعم الاتجاه العام للسوق، ويدفع المؤشرات نحو مستويات أعلى.

ومع ذلك، تبقى الأسواق عرضة لأي مستجدات خارجية، ما يستدعي الحذر والتركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية.

الاستثمار العشوائي، حيث تركزت السيولة على أسهم محددة ذات محفزات تشغيلية أو أخبار إيجابية.

كما أن ارتفاع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة تفوق بقية المؤشرات يعكس اهتماماً متزايداً بالشركات المتوسطة، التي غالباً ما تقدم فرص نمو أعلى مقارنة بالشركات القيادية.

العوامل الخارجية

لا يمكن فصل أداء السوق عن السياق الإقليمي والدولي، حيث تلعب التطورات الجيوسياسية، خاصة المتعلقة بسلاسل الإمداد والطاقة، دوراً محورياً في توجيه قرارات المستثمرين.

ورغم هذه التحديات، أظهر السوق الكويتي قدرة نسبية على التماسك، مدعوماً بعوامل

بارتفاع قوي بلغ 17.31%، في أداء يعكس مضاربات نشطة وتحركات سريعة من قبل المستثمرين الباحثين عن فرص قصيرة الأجل. كما برزت أسهم مثل «المعدات» و«عقارية» و«خليج ت» ضمن قائمة الأكثر ارتفاعاً، مدعومة بتدفقات نقدية واضحة وزيادة في حجم التداولات. في المقابل، جاءت أسهم «سينما» و«أهلي» و«امتيازات» و«كفيك» ضمن قائمة الأكثر انخفاضاً، نتيجة ضغوط بيئية وعمليات تصحيح طبيعية.

سلوك المستثمرين

تشير حركة السوق إلى تحول ملحوظ في سلوك المستثمرين نحو انتقاء الفرص، بدلاً من

وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة الراجحين بارتفاع قوي بلغ 4.65%، مدعوماً بعمليات شراء مكثفة على عدد من الأسهم المرتبطة بالتحول الرقمي والخدمات التقنية، في ظل تزايد التوقعات بنمو هذا القطاع خلال المرحلة المقبلة. في المقابل، جاء قطاع الاتصالات كأكثر الخاسرين، وإن كان بتراجع طفيف نسبياً بلغ 0.42%، نتيجة عمليات جني أرباح بعد موجة صعود سابقة.

الأسهم الصغيرة والمتوسطة

على صعيد أداء الأسهم، ارتفع سعر 95 سهماً، مقابل تراجع عدد محدود من الشركات، ما يعكس هيمنة اللون الأخضر على شاشات التداول. وتصدر سهم «إنوفست» قائمة الراجحين

في جلسة استمرت بالزخم والسيولة النشطة، أنهت بورصة الكويت تعاملات الثلاثاء على ارتفاع جماعي لمؤشراتها الرئيسية، في إشارة واضحة إلى تحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين وعودة الثقة تدريجياً إلى السوق، رغم التحديات الإقليمية والضغوط الاقتصادية المحيطة.

وشهدت الجلسة صعوداً متزامناً لأربعة مؤشرات رئيسية، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.19%، بينما صعد المؤشر العام بنسبة 0.29%، وحقق مؤشر «الرئيسي 50» مكاسب لافتة بلغت 1.72%، في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.88%، مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الاثنين.

هذا الأداء يعكس حالة من التوازن النسبي بين القوى الشرائية والبيعية، مع ميل واضح لصالح عمليات التجميع الانتقائي، خاصة على الأسهم المتوسطة والصغيرة التي قادت موجة الصعود في الجلسة.

سيولة نشطة

بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 109.12 مليون دينار، توزعت على 488.06 مليون سهم، عبر تنفيذ 28.5 ألف صفقة، وهي مستويات تعكس نشاطاً ملحوظاً مقارنة بجلسات سابقة، وتؤكد دخول سيولة جديدة إلى السوق، سواء من قبل المحافظ المحلية أو المستثمرين الأفراد. وتعد هذه السيولة مؤشراً مهماً على تحسن المزاج الاستثماري، خاصة في ظل التذبذبات التي شهدتها الأسواق خلال الفترة الماضية نتيجة التطورات الجيوسياسية، وعلى رأسها اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل.

التكنولوجيا تتصدر

قطاعياً، سجلت 12 قطاعاً ارتفاعاً، في مقابل تراجع محدود لقطاع واحد فقط، ما يعكس اتساع نطاق الصعود وعدم اقتصره على أسهم بعينها.

أخبار الشركات

«عمار» تؤسس شركة تابعة في الكويت

أعلنت شركة عمار للتمويل والإجارة تأسيس شركة ربحان الخليج القابضة بدولة الكويت وهي شركة تابعة مملوكة بنسبة 100% برأس مال ألفي دينار كويتي. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، فلا يوجد أثر على المركز المالي للشركة.

ووفق آخر بيانات معلنه، فقد حققت «عمار» ربحاً بقيمة 857.72 ألف دينار خلال عام 2025، بارتفاع 73% عن مستواه في العام السابق له البالغ 496.66 ألف دينار.

«تسهيلات» تُقر توزيع أرباح نقدية وأسهم عينية

وفي سياق متصل، فقد وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة 5 من عقد التأسيس، والمادة 4 من النظام الأساسي المتعلقة بالأغراض التي تأسست من أجلها «تسهيلات».

وكانت «تسهيلات» قد حققت أرباحاً في عام 2025 بلغت قيمتها 15.68 مليون دينار، بزيادة 30.03% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 12.06 مليون دينار.

الجمعية العامة العادية على تقارير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات والمخالفات والحوكمة والبيانات المالية والتعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة من العام المنصرم، مع إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن عام 2025.

وصادقت العمومية على قيام الشركة بشراء أو بيع ما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وتعيين مراقبي الحسابات لعام 2026.

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة التسهيلات التجارية مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2025 بنسبة 21% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي 10.64 مليون دينار، وتوزيعات عينية بواقع 3 أسهم من أسهم شركة التسهيلات للاستثمار العقاري التابعة لكل 100 سهم في «التسهيلات التجارية»، مع تعديل مادة بالنظام الأساسي.

وكشفت «تسهيلات» في بيانها لبورصة الكويت، موافقة

«سي جي إس» تعلن ترسية عقد مستودعات تبريد في الكويت

وأضافت أن نطاق الأعمال يتضمن تنفيذ مستودعات تبريد باستخدام نظام تبريد صناعي يعمل بالأمونيا؛ بما يعزز من كفاءة عمليات التخزين المبرد.

وتوقعت الشركة أن ينعكس الأثر المالي للمشروع على نتائجها خلال الربع الثالث من عام 2026، مؤكدة عدم وجود أطراف ذات علاقة في العقد.

أعلنت شركة اتحاد جرونفلدر السعودي القابضة «سي جي إس» عن ترسية عقد مشروع منطقة التجميد ضمن مشروع «إس تو» في مدينة صباح الأحمد الصناعية بدولة الكويت.

وأوضحت الشركة، في بيان لها على «تداول»، أن قيمة المشروع تبلغ نحو 6.79 مليون يورو (30 مليون ريال)، مشيرة إلى أن الطرف الآخر في العقد هو شركة «إس تو لإدارة وتطوير الأراضي

«تحصيلات» تستكمل إجراءات بيع وحدة سكنية في الإمارات

يوليو 2026 الموافقة على العرض المقدم لبيع الوحدة السكنية المملوكة للشركة التابعة.

وتحولت «تحصيلات» للربحية في عام 2025 بقيمة 44.90 ألف دينار، مقارنة بخسائر العام الذي يسبقه البالغة 85.11 ألف دينار...

الأثر المالي لذلك يمثل في عدم تحقيق ربح أو خسارة نتيجة لعملية البيع، وسيتم تحويل المبلغ من بند استثمارات عقارية إلى بند النقد والنقد المعادل عند استكمال إجراءات نقل الملكية وتسليم الوحدة السكنية.

يُشار إلى أن «تحصيلات» أعلنت في 23

أعلنت شركة تصنيف وتحصيل الأموال استكمال إجراءات بيع ونقل ملكية الوحدة السكنية المملوكة لشركة تابعة في دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 1.6 مليون درهم إماراتي (435.68 ألف دولار أمريكي).

وكشفت وفق بيان لبورصة الكويت، أن

تقرير:

الارتفاع يعكس صلابة التشغيل وتحسن الطلب

13.2 مليار دينار إيرادات تشغيلية
لشركات بورصة الكويت1 معدل نمو الإيرادات السنوي 3.53%
و2.5 مليار صافي الأرباح2 75% تركّز الإيرادات في 4
قطاعات و34% حصة البنوك

كتب مساعد صالح

أكبر 10 شركات كويتية مدرجة
من حيث الإيرادات التشغيلية (2025)

تصنيف الشركات الرائدة في بورصة الكويت بناءً على الأداء المالي في توليد الإيرادات (مليون د.ك.)

عائلة الإيرادات (المراكز الثلاثة الأولى)

1 بيت التمويل الكويتي (بيتك)

1,833 مليون د.ك.
أعلى شركة تحقيقاً للإيرادات التشغيلية.

أداء الشركات في قائمة العشرة الكبار

4 المجموعة البترولية المستقلة

899.36 مليون د.ك.

حققت المجموعة البترولية المستقلة إيرادات بلغت 899.36 مليون د.ك.، محتلة المركز الرابع.

7 أولاد علي الفانم للسيارات

298.22 مليون د.ك.

تقارب الأداء في ذيل القائمة

منافسة قوية بين بنكي برقان وبوبيان بفارق ضئيل جداً في المراكز الأخيرة.



سجلت خسائر تشغيلية بإجمالي 5.10 مليون دينار، وهي مجموعة الامتياز الاستثمارية، وأسيا كابيتال الاستثمارية، والساحل للتنمية والاستثمار. ورغم محدودية عدد هذه الشركات، إلا أن حجم الخسائر في بعضها، خاصة مجموعة الامتياز، يشير إلى تحديات تشغيلية تستدعي المعالجة.

أين يتجه السوق؟

تشير المؤشرات إلى أن السوق الكويتي يتمتع بقاعدة تشغيلية قوية، مع قدرة الشركات على تحقيق نمو في الإيرادات حتى في ظل التحديات. إلا أن استدامة هذا النمو تتطلب معالجة الضغوط على الربحية، سواء من خلال تحسين الكفاءة أو إعادة هيكلة التكاليف. كما أن تنوع مصادر الإيرادات وتقليل التركيز القطاعي سيظل عاملاً مهماً في تعزيز استقرار السوق على المدى الطويل.

وتكشف نتائج 2025 عن سوق يتحرك بثبات على مستوى النشاط، لكنه يواجه اختباراً حقيقياً في الحفاظ على الربحية. وبينما تعكس الأرقام ثقة متزايدة في الاقتصاد الكويتي، فإن المرحلة المقبلة ستطلب توازناً دقيقاً بين النمو والكفاءة لضمان استدامة الأداء.

3 187.24 مليار دينار إجمالي
الأصول بنمو 9.08%4 112 شركة بإيرادات تشغيلية مليونية
و3 شركات سجلت خسائر تشغيلية

من التركز في السوق. جاء قطاع البنوك في الصدارة بإيرادات بلغت 4.48 مليار دينار، تمثل 34.02% من الإجمالي، يليه قطاع الخدمات المالية بـ2.81 مليار دينار (21.33%). ثم القطاع الصناعي بـ1.44 مليار دينار (10.91%)، وقطاع الاتصالات بـ1.15 مليار دينار (8.74%).

هذا التركيز يعكس أهمية هذه القطاعات في تشكيل الهيكل الاقتصادي للسوق، لكنه في الوقت ذاته يثير تساؤلات حول تنوع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على عدد محدود من القطاعات.

حالات محدودة

أظهرت البيانات أن 3 شركات فقط

أما القطاع المصرفي، فقد واصل أداءه القوي بنمو 7.32%، ما يؤكد استمرارية دوره كمحرك رئيسي للإيرادات في السوق. كما سجلت قطاعات المنافع، والخدمات الاستهلاكية، والاتصالات، والخدمات المالية، والسلع الاستهلاكية، والتأمين نمواً متفاوتاً. في المقابل، تراجعت إيرادات قطاعات الطاقة بنسبة 23.14%، والرعاية الصحية بنسبة 10.52%، والمواد الأساسية بنسبة 0.83%، ما يعكس تحديات خاصة بكل قطاع، سواء مرتبطة بالأسعار العالمية أو الطلب أو التكاليف.

هيمنة 4 قطاعات

تشير البيانات إلى أن 4 قطاعات فقط استحوذت على نحو 75% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، ما يعكس درجة عالية

نمو الإيرادات

اللافت في أرقام 2025 أن نمو الإيرادات جاء مدفوعاً بتحسين في الأنشطة التشغيلية الأساسية للشركات، وهو ما يعكس زيادة في الطلب أو تحسين الكفاءة التشغيلية. هذا الاتجاه يُعد إيجابياً من منظور استدامة الأداء، حيث تعتمد الشركات بشكل أكبر على مصادر دخلها الرئيسية بدلاً من الأرباح الاستثنائية.

كما ارتفعت أصول الشركات المدرجة بنسبة 9.08% لتصل إلى 187.24 مليار دينار، ما يعكس توسعاً في حجم الأعمال والاستثمارات، ويعزز من متانة المراكز المالية، رغم التحديات المرتبطة بالربحية.

خريطة القطاعات

على مستوى القطاعات، أظهرت البيانات أن 10 قطاعات من أصل 13 سجلت نمواً في الإيرادات التشغيلية، في حين تراجعت 3 قطاعات فقط.

تصدر قطاع التكنولوجيا قائمة النمو بنسبة 26.51%، وهو ما يعكس تسارع التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على الحلول التقنية. وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية بنمو 10.85%، مدعوماً بنشاط السوق العقاري وتحسن الطلب، يليه القطاع الصناعي بنسبة 9.04%.

كشفت نتائج الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2025، أن السوق يسير في مسار مزدوج يحمل في طياته إشارات إيجابية من جهة، وتحديات ضاغطة من جهة أخرى. فعلى الرغم من تسجيل نمو في إجمالي الإيرادات التشغيلية، إلا أن الأرباح الصافية تعرضت لتراجع ملحوظ، ما يعكس تحولات هيكلية في طبيعة الأداء المالي للشركات.

بلغت الإيرادات التشغيلية الإجمالية لنحو 130 شركة مدرجة ومتوافقة في سنتها المالية نحو 13.16 مليار دينار خلال 2025، مقارنة بـ12.71 مليار دينار في 2024، محققة نمواً سنوياً بنسبة 3.53%. هذا النمو، وإن بدا محدوداً من حيث النسبة، إلا أنه يحمل دلالات مهمة تتعلق بقدرة الشركات على تعزيز إيراداتها الأساسية بعيداً عن العوامل الاستثنائية أو الإيرادات غير التشغيلية.

في المقابل، تراجعت الأرباح الصافية بنسبة 6.63% لتصل إلى 2.53 مليار دينار، مع انخفاض حاد في الربع الرابع بلغ 31.89%، ما يشير إلى تصاعد الضغوط التشغيلية والتمويلية، وربما ارتفاع التكاليف أو تراجع الهوامش الربحية في بعض القطاعات.

الشركات المتوسطة والصغيرة
حضور واسع

رغم هيمنة الشركات الكبرى، إلا أن الشركات المتوسطة والصغيرة لا تزال تشكل قاعدة واسعة في السوق، حيث سجلت 112 شركة إيرادات تشغيلية بالملايين بإجمالي 8.53 مليار دينار، تمثل نحو 64.83% من الإجمالي. فقط إيرادات دون المليون دينار، بإجمالي محدود بلغ 5.05 مليون دينار، ما يعكس تفاوتاً كبيراً في حجم النشاط بين الشركات.

مفارقة السوق... إيرادات
ترتفع وأرباح تتراجع

المفارقة الأبرز في نتائج 2025 تتمثل في ارتفاع الإيرادات مقابل تراجع الأرباح، وهي ظاهرة تستحق التوقف عندها. هذه المعادلة قد تعكس عدة عوامل، منها:

- ارتفاع تكاليف التشغيل.
- زيادة المصروفات التمويلية.
- ضغوط على الهوامش الربحية.
- تغيرات في بيئة الأعمال أو الأسعار.

كبار اللاعبين... 3 شركات
تجاوز المليار

على مستوى الشركات، برزت 3 شركات فقط بإيرادات تشغيلية تجاوزت المليار دينار، في مقدمتها بيت التمويل الكويتي «بيتك» بإيرادات بلغت 1.83 مليار دينار، تليه شركة مشاريع الكويت القابضة «كبيكو» بـ1.54 مليار دينار، ثم بنك الكويت

الوطني بـ1.30 مليار دينار. كما استحوذت أكبر 10 شركات على نحو 59.33% من إجمالي الإيرادات التشغيلية، بقيمة 7.81 مليار دينار، ما يعكس تركّزاً واضحاً في الأداء داخل شريحة محدودة من الشركات الكبرى.



عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت ، أمس ، لقاء عبر تقنية الاتصال المرئي (عن بعد) مع وفد اقتصادي من جمهورية باكستان الإسلامية بحضور السفير الباكستاني لدى البلاد الدكتور ظافر إقبال لبحث سبل تعزيز التعاون في مجال الإمدادات الغذائية وضمان استمراريتها في ظل الظروف الراهنة بالمنطقة.

وقالت (الغرفة) في بيان صحفي إن المبادرة التي اتخذتها سفارة باكستان للتعاون في مجال الإمدادات الغذائية محل تقدير مشيرة إلى أن الجهود المقترحة بشأن توفير معلومات حول المصدرين الباكستانيين وتنظيم اجتماعات مع ممثلي القطاع الخاص الكويتي تمثل خطوة بناءة لتعزيز الروابط التجارية واستكشاف مزيد من فرص التجارة والاستثمار.

وأكدت (الغرفة) استعدادها التام للتنسيق مع السلطات المختصة في باكستان لدعم الترتيبات التي تسهم في تدفق الإمدادات الغذائية الأساسية

بكفاءة وفي الوقت المناسب. وأوضحت أن اتحاد الغرف الباكستانية أفاد خلال اللقاء بوجود وفرة في المواد الغذائية لدى باكستان تشمل الأرز والخضراوات والفواكه مبدية أتم الاستعداد للتعاون مع الجانب الكويتي لتلبية احتياجات السوق وبناء علاقات تجارية طويلة الأمد. ونقل البيان عن السفير الباكستاني تأكيده على أهمية العمل المشترك خلال المرحلة الحالية خاصة فيما يتعلق بقطاع الغذاء والمواد الأساسية. وشهد اللقاء عرضاً قدمته هيئة تنمية التجارة الباكستانية (TDAP) حول قطاع المواد الغذائية والزراعية لاستعراض المنتجات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة من بينها اللحوم والأسماك والأرز والخضراوات والفواكه والألبان. كما تم تقديم عرض مرئي من قبل شركة (طيران الجزيرة) الكويتية حول خدمات الشحن الجوي التي توفرها حالياً بما في ذلك نقل البضائع عبر مطار الدمام في المملكة العربية السعودية دعماً لانسيابية حركة الإمدادات.

للتعاون في مجال الإمدادات الغذائية «غرفة التجارة» بحثت سبل تعزيز التعاون مع باكستان

زيادة مرونة القطاع المصرفي لدعم النشاط الاقتصادي

حزمة إجراءات لمواجهة الآثار الاقتصادية للعدوان الإيراني الآثم



دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة الآثار الاقتصادية للعدوان الإيراني الآثم والتعاون القائم بين دول المجلس لمواجهة هذه الآثار لاسيما ما يتعلق بأمن الطاقة وصادرات النفط وتدقيق الاستثمارات الأجنبية والمحلية سلامة استثمارية لسلاسل الإمداد. وذكرت أن مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون استعرض خلال الاجتماع أبرز الإجراءات وخطط الطوارئ المتخذة في المجالات الاقتصادية والتنموية في ظل الظروف

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواجهة الآثار الاقتصادية للعدوان الإيراني الآثم والتعاون القائم بين دول المجلس لمواجهة هذه الآثار لاسيما ما يتعلق بأمن الطاقة وصادرات النفط وتدقيق الاستثمارات الأجنبية والمحلية سلامة استثمارية لسلاسل الإمداد. وذكرت أن مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون استعرض خلال الاجتماع أبرز الإجراءات وخطط الطوارئ المتخذة في المجالات الاقتصادية والتنموية في ظل الظروف

دول الخليج العربية عبر الاتصال المرئي بحضور وزراء المال والاقتصاد في الدول الأعضاء ومشاركة الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي. وأضافت الوزارة إن وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالعزيز المرزوق ترأس وفد دولة الكويت في الاجتماع الذي ناقش تداعيات العدوان الإيراني الآثم وآثاره المباشرة على اقتصادات دول المنطقة. وأوضح أن الاجتماع استعرض الإجراءات التي اتخذتها

قالت وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار إن دولة الكويت تبنت حزمة إجراءات لتوافر السلع الرئيسية واستمرار تدفق البضائع وزيادة مرونة القطاع المصرفي لدعم النشاط الاقتصادي ومواجهة الآثار الاقتصادية للعدوان الإيراني الآثم. جاء ذلك خلال الاجتماع الثامن الاستثنائي للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون

تحركات استباقية لمواجهة الممارسات الضارة بالأسواق «حماية المنافسة» يطلق جولات ميدانية موسعة لمراقبة الأسواق وتوافر السلع

رقابة مشددة على المعادن الثمينة والسلع الاستهلاكية لضمان استقرار العرض



جهاز حماية المنافسة
COMPETITION PROTECTION AGENCY

الجاهزية المؤسسية ورفع كفاءة المتابعة ودعم سرعة الاستجابة لأي مؤشرات تستدعي النظر أو التحقق بما ينسجم مع اختصاصات الجهاز ودوره في حماية البيئة التنافسية.

ودعا (حماية المنافسة) جميع الفاعلين في الأسواق إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة والتعاون مع الفرق المختصة وتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة بما يسهم في تعزيز كفاءة الأسواق والحد من أي ممارسات قد تضر بالمنافسة أو تؤثر على توازن السوق.

كما دعا الجهاز المستهلكين وأصحاب الأعمال إلى الإبلاغ عن أي ممارسات يشهدها في مخالفتها لقواعد المنافسة عبر قنواته الرسمية مشدداً على استمراره في استقبال البلاغات والاستفسارات والتعامل معها وفق الإجراءات القانونية المعمدة. وأكد أن هذه الجهود تأتي دعماً لجهود الدولة في المحافظة على استقرار الأسواق وتعزيز بيئة اقتصادية قائمة على العدالة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة بما يعكس إيجاباً على كفاءة الأسواق وثقة المتعاملين فيها.

بعض أنماط العرض والعروض التجارية وتوافر بعض الأصناف مؤكداً أن جميع هذه المؤشرات محل متابعة وتحليل مستمر من قبل الجهاز.

وبين أنه يواصل ضمن هذا الإطار طلب البيانات ذات الصلة من الجهات المعنية بما في ذلك بيانات الإنتاج والتوريد والمخزون والأسعار دعماً لدقة التحليل ورفعاً لمستوى الشفافية وتمكيناً للجهاز من التمييز بين التغيرات الناتجة عن ظروف تشغيلية أو لوجستية مشروعة وبين أي مؤشرات قد ترتبط بممارسات تضر بالمنافسة أو تؤثر على كفاءة السوق.

وأكد أن دوره لا ينصرف إلى التدخل في التسعير المباشر إنما يتركز على مراقبة السلوكيات المخلة بالمنافسة بما في ذلك الاتفاقات المقيدة للمنافسة وإساءة استغلال الوضع المهيمن وأي ممارسات من شأنها الإضرار بحرية التنافس أو التأثير المصطنع على مستويات العرض أو الأسعار أو شروط التعامل في السوق. وشدد على أن الجولات الميدانية والرصد الاقتصادي والتحليل المستمر تشكل منظومة عمل متكاملة تهدف إلى تعزيز

أعلن جهاز حماية المنافسة مواصلة تنفيذ جولات ميدانية موسعة على عدد من القطاعات الحيوية في إطار أعمال الرصد والمتابعة لحركة الأسواق بما يعزز المنافسة العادلة ويدعم استقرار الأسواق ويحمي المستهلكين في ظل الظروف الراهنة.

وقال الجهاز في بيان صحفي إن الجولات شملت عدداً من الأنشطة والقطاعات ذات الصلة بالسلع الاستهلاكية والمواد الأساسية والمعادن الثمينة وغيرها من المجالات المرتبطة بحركة العرض والتوريد للوقوف على واقع الأسواق مباشرة ومتابعة مؤشرات توافر السلع وتحركات الأسعار ومستويات العرض وأنماط التوريد والتوزيع. وأضاف أن هذه الجولات تأتي بطابع استطلاعي ورصدي وتهدف إلى تكوين صورة ميدانية مباشرة عن أوضاع السوق وقراءة المؤشرات ذات الصلة بصورة مبكرة بما يدعم التحليل الاقتصادي للجهاز ويساعد على التحقق من أي تطورات أو ممارسات قد تستدعي الفحص أو المتابعة وفقاً لأحكام القانون. وأوضح أن المتابعة الميدانية الأولية أظهرت استمرار توافر عدد من السلع والمنتجات في الأسواق التي شملتها الجولات إلى جانب رصد تفاوت في بعض المؤشرات التشغيلية المرتبطة بالتوريد والأسعار ومستويات المخزون بحسب القطاع وطبيعة المنتج.

وذكر جهاز حماية المنافسة أنه تم كذلك تسجيل عدد من الملاحظات المرتبطة بتغيير

1.71 مليار دينار فائض الميزان التجاري للكويت

• 5.25 مليار إجمالي الصادرات.. والواردات ترتفع إلى 3.53 مليار



إليها (عدا السلع النفطية) في الربع الرابع، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو 184.04 مليون دينار. وجاءت المملكة العربية السعودية في المركز الثاني بصادرات تُقدر بنحو 95.06 مليون دينار، تليها الهند بواقع 87.44 مليون دينار، ثم الصين الشعبية بحوالي 71.46 مليون دينار، وتليها العراق بـ51.38 مليون دينار.

واحتلت الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، بقيمة واردات بلغت 708.16 مليون دينار، تليها الإمارات العربية المتحدة بنحو 427.21 مليون دينار، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 338.56 مليون دينار، ورابعاً اليابان بواقع 201.44 مليون دينار.

وبلغت الصادرات الكويتية إلى دول مجلس التعاون الخليجي 307.57 مليون دينار في الربع الرابع، فيما بلغت خلال عام 2024 نحو 807.52 مليون دينار كويتي.

كشفت بيانات إحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت خلال الربع الرابع من 2025، تراجع فائض الميزان التجاري 26.45% على أساس سنوي. وبحسب البيان الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء، بلغ الميزان التجاري في الفترة المنتهية بـ31 ديسمبر الماضي 1.71 مليار دينار، مقابل 2.33 مليار دينار بنفس الفترة من عام 2024.

وأوضح البيان أن الصادرات في الربع الرابع انخفضت 5.9% إلى 5.25 مليار دينار، فيما بلغت قيمة الواردات 3.53 مليار دينار، مرتفعة بنسبة 8.86% على أساس سنوي. وتراجع في نفس الفترة حجم التبادل التجاري بنحو 0.47% ليصل بنهاية الربع الرابع إلى 8.78 مليار دينار، مقارنة بنحو 8.82 مليار دينار في الربع الرابع من العام السابق. وتصدرت وفق التقرير الإمارات العربية المتحدة أهم الدول المصدر

بنمو نسبته 5% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وربحية السهم 9.59 فلساً

المرزوق: 176.5 مليون دينار صافي أرباح مساهمي «بيتك» للربع الأول

1 الشملان: أرباح تشغيلية مرتفعة وأداء مالي متميز رغم التحديات

2 أداء قوي على مستوى المجموعة ساهم بشكل فعال في دعم الربحية



خالد الشملان



حمد المرزوق

ودعم النمو الاقتصادي، مع توسيع الاستفادة من البنية التكنولوجية، بما يدعم الاستفادة التشغيلية والربحية على المدى الطويل.

تنويع التمويل

وفي إطار تنويع مصادر التمويل وتعزيز المرونة التمويلية، لفت الشملان إلى نجاح عملية الإصدار الثالث لصكوك ذات أولوية غير مضمونة بقيمة 1 مليار دولار ولأجل 5 سنوات، تحت مظلة برنامج صكوك بيت التمويل الكويتي، بقيمة إجمالية للبرنامج تعادل 4 مليارات دولار أمريكي.

وأوضح أن هذا الإصدار يعزز قدرة المجموعة على تمويل عملياتها بكفاءة، ويوفر مرونة أكبر في إدارة هيكل التمويل، ويدعم دورها في تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المنتجة في دولة الكويت، إلى جانب دعم توسعات العملاء إقليمياً ودولياً. وأضاف: «عزز بيت التمويل الكويتي مكانته الرائدة في السوق الرئيسي والسوق الثانوي لإصدارات الصكوك لبرنامج مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM)، بعد أن تصدر قائمتي المتداولين الرئيسيين، وحصل على المركز الأول كمتداول رئيسي، وكذلك المركز الأول كمتداول ثانوي ضمن قائمة المتداولين الرئيسيين».

ونوه المرزوق انه تقديراً لمساهمات البنك الاستراتيجية في المسؤولية الاجتماعية فقد فاز بجائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم في المسؤولية الاجتماعية من مجلة «غلوبل فايننس» العالمية. وكذلك حصداً جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط لاستدامة المجتمعات» تقديراً لتميزه وريادته في الاستدامة ومعاييرها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، والحوكمة. من جهته، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، إن المؤشرات المالية للربع الأول من العام 2026 جاءت مدعومة بنمو صافي إيرادات التمويل وصافي الأتعاب والعمولات، وزيادة الإيرادات التشغيلية، واستمرار مساهمة بنوك المجموعة في دعم الربحية وتنويع الإيرادات.

وأشار إلى أن النتائج المالية تؤكد قدرة المجموعة على تحقيق نمو متوازن ومستدام، يجمع بين تعظيم القيمة للمساهمين، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما تؤكد متانة المركز المالي وقوة الملاءة المالية رغم الظروف والأحداث الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مشيراً إلى أن البنك يطبق سياسة مخاطر قوية وفعالة، بما يعزز قدرته على مواجهة التحديات، والتعامل مع المخاطر الجوهرية، وضمان استمرارية العمليات،

استثنائية كمؤسسة مالية إسلامية عالمية مقرها الكويت.

دعم الاقتصاد الوطني

وشدد المرزوق على مواصلة بيت التمويل الكويتي دوره الرائد في دعم السوق الكويتي والاقتصاد الوطني، وتوفير التمويل للشركات وفق الضوابط والقواعد الائتمانية، في إطار الاهتمام بالخدمات المصرفية للشركات والتمويل المؤسسي، وكذلك الخدمات التمويلية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، مؤكداً أن البنك ينظر إلى هذا الدور باعتباره جزءاً أصيلاً من رسالته كمؤسسة مالية وطنية رائدة، تجمع بين النمو التجاري والمسؤولية الاقتصادية.

وقال إن الدور الاجتماعي الرائد يترسخ بشكل كبير من خلال العديد من المبادرات والمساهمات المجتمعية الاستراتيجية ذات الأثر الإيجابي على المجتمع، وأخرها مساهمة بيت التمويل الكويتي بمبلغ 2 مليون دينار لسداد مديونيات الغارمين ضمن الحملة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل. وأشار إلى أنه سبق أن ساهم بسداد ديون آلاف الغارمين بمساهمات كبيرة تجاوزت 20 مليون دينار، حيث تصل مساهماته في هذا الجانب إلى نحو 61 مليون دينار خلال الفترة الماضية.

أولويات المرحلة المقبلة

وأوضح أن المجموعة ستواصل العمل خلال المرحلة المقبلة على أولويات واضحة تشمل المحافظة على متانة المركز المالي، وتحسين جودة الأصول، وزيادة الإيرادات، ورفع كفاءة الإنفاق، وتطوير الخدمات والبنية الرقمية وتعزيز تجربة العملاء، والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق ضمن إطار منضبط لإدارة المخاطر.

شبكة أعمال دولية وأكد المرزوق أن بيت التمويل الكويتي يواصل ترسيخ مكانته كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة ذات حضور إقليمي ودولي مؤثر، مستفيداً من شبكة أعمال تمتد عبر 10 دول وتشمل أكثر من 600 فرع.

وأضاف أن هذا الامتداد الجغرافي يشكل عنصر قوة مهما في نموذج أعمال المجموعة، ليس فقط من حيث الحجم واتساع نطاق التواجد، بل كذلك من حيث تنوع مصادر الدخل والتمويل والمرونة التشغيلية.

الأكثر محلياً والخامس إقليمياً

وقال ان بيت التمويل الكويتي حافظ على موقعه متصدراً كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية التي تقارب 15 مليار دينار كويتي، فيما احتل المرتبة الخامسة على مستوى بنوك الشرق الأوسط، وهو البنك الكويتي الوحيد بين الخمسة الكبار في قائمة «ستاندرد أند بورز» لأكثر 20 بنكا في الشرق الأوسط وأفريقيا، ما يعكس قوة

كما واصلت المجموعة تعزيز متانة مركزها المالي، إذ ارتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 43.6 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2026، بنسبة نمو بلغت 1.9% مقارنة بنهاية العام السابق، وبلغ رصيد مديني التمويل نحو 21.8 مليار دينار كويتي، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 5.6 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2026.

وكذلك ارتفع رصيد حسابات المودعين ليصل إلى 21.4 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2026، بنسبة نمو بلغت 1.9% مقارنة بنهاية العام السابق.

كما بلغ معدل كفاية رأس المال 19.23%، وهو مستوى يتجاوز المتطلبات الرقابية ويؤكد صلابته القاعدة الرأسمالية للمجموعة.

وأضاف المرزوق أن النمو في المؤشرات المالية للربع الأول من 2026 يعكس استمرار قدرة مجموعة بيت التمويل الكويتي على تحقيق نمو متوازن في ظل بيئة تشغيلية تشهد تحديات ومتغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، مستندة إلى قوة النشاط المصرفي الأساسي، وتحسن الكفاءة التشغيلية، وانضباط إدارة المخاطر، واستمرار تنوع مصادر الدخل على مستوى المجموعة.

وقال المرزوق أن ما تحقّق خلال الربع الأول يؤكد سلامة النهج الاستراتيجي للمجموعة، والذي يوازن بين النمو والصلابة المالية، ويعزز قدرتها على خلق قيمة مستدامة للمساهمين والعملاء على حد سواء.

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، إنه - بفضل الله وتوفيقه - حقق البنك صافي أرباح للمساهمين للربع الأول من 2026، قدرها 176.5 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 5.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم 9.59 فلساً للربع الأول من عام 2026، بنسبة نمو 5.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع صافي إيرادات التمويل للربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 332.0 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 4.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2026، مدعوماً بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية، ليصل إلى 496.4 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 6.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 340.6 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 10.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. ونتيجة للزيادة في إيرادات التشغيل بنسبة 6.0%، بالتزامن مع انخفاض إجمالي مصروفات التشغيل بنسبة 2.2%، تحسنت نسبة التكلفة إلى الإيرادات لتصل إلى 31.4% خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بنسبة 34.0% عن نفس الفترة من العام السابق، بما يعكس مواصلة البنك تحسين كفاءته التشغيلية ورفع إنتاجية موارده.

مؤشرات مالية رئيسية

- صافي أرباح المساهمين: 176.5 مليون دينار كويتي
- نسبة النمو: 5%
- ربحية السهم: 9.59 فلس
- صافي إيرادات التمويل: 332.0 مليون دينار كويتي
- إجمالي إيرادات التشغيل: 496.4 مليون دينار كويتي
- صافي إيرادات التشغيل: 340.6 مليون دينار كويتي
- نسبة التكلفة إلى الإيرادات: 31.4%
- رصيد مديني التمويل: 21.8 مليار دينار كويتي
- إجمالي الموجودات: 43.6 مليار دينار كويتي
- رصيد حسابات المودعين: 21.4 مليار دينار كويتي
- معدل كفاية رأس المال: 19.23%

عند تحويل الراتب يحصل العميل على هدية ترحيبية لغاية 1200 دينار

بنك الخليج يطلق عرضاً لعملاء حساب الراتب للكويتيين

الحصول على قرض إسكاني لغاية ٧٠ ألف دينار وفترة سماح إما 12 أو 24 شهراً



راتبك وزود

حول راتبك ولك لغاية 1,200 د.ك. هدية نقدية والكثير من المزايا.



بنك الخليج
GULF BANK

e-gulfbank.com/Switch | 1 805 805

مجاناً لمدة سنة، وبطاقة ائتمانية مدى الحياة. ويناسب هذا العرض جميع الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي وشبه الحكومي والقطاع النفطي وكذلك الكويتيون المقيمون حديثاً أو الموظفون الذين يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج، ممن يتقاضون راتباً يتجاوز 600 دينار، علماً أن البنك يوفر عرضاً خاصاً للمتقاعدين، إذ يحصلون على هدية نقدية تصل إلى 500 دينار عن تحويل حساب المعاش إلى بنك الخليج. ويحرص بنك الخليج على مواكبة تطلعات عملاء حساب الراتب والاستماع إلى متطلباتهم، ليقدم لهم أفضل المزايا التنافسية في السوق المصرفي، في إطار مساعي البنك المتواصلة لكفاية عملائه ومساعدتهم على تحقيق أحلامهم.

يذكر أن بإمكان العملاء فتح الحساب في بنك الخليج أو تحويل معاشاتهم في دقائق من خلال تطبيق بنك الخليج على الموبايل، الذي يقدم للعملاء تجربة مصرفية مميزة من خلال تسهيل الإجراءات والمعاملات المصرفية، وتوفير الحلول التي تتسم بالبساطة والكفاءة والشفافية.

أطلق بنك الخليج عرضاً خاصاً لعملاء حساب الراتب للكويتيين العاملين في الحكومة، يحصلون من خلاله على هدية ترحيبية لغاية 1200 دينار عند تحويل الراتب إلى بنك الخليج، مع حزمة مزايا أخرى تفتح لهم أبواباً جديدة تساعدهم على تلبية متطلباتهم وتتجاوز تطلعاتهم.

ويتمتع عملاء حساب الراتب للكويتيين في بنك الخليج بالعديد من المزايا، تتضمن التسجيل التلقائي في أسرع برنامج مكافآت في الكويت، الذي يمكن العميل من استبدال النقاط بالكاش وحجز تذاكر السفر والفنادق والسيارات والاستمتاع بتجربة لا تنسى بالشراء من خلال متجر إلكتروني هو الأول من نوعه مصرفياً.

كما يحصل العملاء على خصومات حصرية لدى أبرز وكالات السيارات، وبفائدة 0% لذي عدد من الوكالات، فضلاً عن إمكانية الحصول على قرض شخصي لغاية 25000 دينار مع فترة سداد مرنة 5 سنوات، وقرض إسكاني لغاية 70000 دينار، مع فترة سداد لمدة 15 سنة، وبفترة سماح 12 أو 24 شهراً، إلى جانب الحصول على صندوق أمانات

السوق فقد 21 نقطة مع تذبذب واسع وتأثير مباشر لإفصاحات البنوك

الأسهم السعودية تتماسك قرب 11.3 ألف نقطة وسط تباين القطاعات

تتيح للمستثمرين، خصوصاً الأفراد، الدفاع عن حقوقهم بشكل أكثر فاعلية وتنظيماً، بدلاً من اللجوء إلى دعاوى فردية قد تكون أكثر تعقيداً من حيث الإجراءات والتكلفة.

كما تعكس هذه القرارات تطور الإطار القانوني والتنظيمي للسوق المالية السعودية، والذي بات يركز بشكل متزايد على مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح، بما يسهم في رفع مستوى الثقة لدى المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. ومن شأن تفعيل مثل هذه الأدوات القانونية أن يحد من الممارسات غير العادلة، ويشجع الشركات المدرجة على الالتزام بمعايير أعلى من الحوكمة والإفصاح، تفادياً لأي تبعات قانونية أو مالية.

وفي السياق ذاته، ينظر إلى هذه التطورات باعتبارها جزءاً من مسار أوسع يهدف إلى مواءمة السوق السعودية مع أفضل الممارسات العالمية، سواء من حيث حماية المستثمرين أو كفاءة البيئة التشريعية، وهو ما يعزز جاذبية السوق كوجهة استثمارية على المدى الطويل، خاصة في ظل انفتاحها المتزايد على رؤوس الأموال الأجنبية.

قمم وقيعان

وعلى صعيد الأداء السعري للأسهم، عكست الجلسة تبايناً حاداً بين تسجيل قمم جديدة لبعض الشركات، مقابل بلوغ أخرى مستويات متدنية، في صورة تعكس بوضوح الطبيعة الانتقائية لحركة السيولة داخل السوق. فقد نجحت أسهم «الدوائية» و«جرير» في الإغلاق عند أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، وهو ما يشير إلى ثقة المستثمرين في أساسيات هذه الشركات وتوقعاتهم الإيجابية بشأن نمو أعمالها وربحياتها المستقبلية.

كما واصل سهم «أبيكو» و«إدارات» تحقيق أداء قوي، مسجلين قمماً تاريخية جديدة، في دلالة على استمرار الزخم الشرائي عليهما، سواء بدعم من نتائج مالية إيجابية أو توقعات توسعية تعزز من جاذبيتهما الاستثمارية. ويعكس هذا الأداء قدرة بعض القطاعات، لا سيما المرتبطة بالخدمات الصحية والتقنية، على جذب السيولة حتى في ظل بيئة سوقية متذبذبة.

في المقابل، لم تخل الجلسة من إشارات سلبية، حيث سجل مصرف الراجحي أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، وهو تراجع لا يعكس بالضرورة ضعفاً في أداء المصرف بقدر ما يرتبط بعامل فني ناتج عن تعديل السعر بعد زيادة رأس المال. ومع ذلك، فإن هذا المستوى قد يدفع بعض المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم في السهم، سواء بالشراء عند مستويات أقل أو الانتظار لمزيد من الوضوح.



ملامح مرحلة انتقالية

كما أن تزايد وتيرة الإفصاحات المالية، إلى جانب القرارات التنظيمية، يضيف بعداً مهماً لحركة السوق، إذ يمنح المستثمرين قدراً أكبر من المعلومات لاتخاذ قراراتهم، لكنه في الوقت ذاته يزيد من حساسية السوق لأي مفاجآت إيجابية أو سلبية. ومن هنا، يصبح التفاعل مع الأخبار والبيانات أكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات التداول على المدى القصير.

بوجه عام، تعكس جلسة «تاسي» ملامح مرحلة انتقالية تتسم بالتوازن الحذر، حيث تتقاطع عدة عوامل مؤثرة في آن واحد، أبرزها نتائج الشركات، وضغوط القطاعات القيادية، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي ظل هذا المشهد، تبدو السيولة أكثر انتقائية، حيث تتجه نحو الأسهم التي توفر فرصاً واضحة سواء من حيث النمو أو المضاربة، في حين تتراجع شهية المخاطرة تجاه الأسهم التي تفتقر إلى محفزات قوية.

أنهى المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تاسي» تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع طفيف، في مشهد يعكس حالة من التوازن الحذر بين قوى الشراء والبيع، حيث ضغطت تحركات الأسهم القيادية في قطاعات المواد الأساسية والطاقة والبنوك على أداء السوق، رغم الزخم الذي شهدته الجلسة مع إعلان عدد من البنوك عن نتائجها المالية للربع الأول من العام.

تذبذب الجلسة

افتتح المؤشر تداولاته عند مستوى 11,395.19 نقطة، قبل أن يشهد موجة صعود أولية دفعته إلى تسجيل أعلى مستوى خلال الجلسة عند 11,466.64 نقطة، مدعوماً بتداول نسبي تجاه نتائج بعض الشركات، إلا أن هذا الزخم لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما عادت الضغوط البيعية لتفرض نفسها، ليتراجع المؤشر إلى أدنى مستوى عند 11,331.87 نقطة، قبل أن يغلق عند 11,344.96 نقطة، منخفضاً بنسبة 0.19%، فاقداً 21.83 نقطة.

ويعكس هذا التذبذب حالة من الحذر لدى المستثمرين، الذين يتعاملون مع السوق بانتقائية واضحة، خاصة في ظل تباين نتائج الشركات وتفاوت التوقعات بشأن أداء القطاعات خلال الفترة المقبلة.

ضغط قيادي

قطاعات صاعدة

في المقابل، برزت بعض القطاعات بأداء إيجابي، حيث تصدر قطاع الأدوية قائمة الارتفاعات بنسبة 1.2%، مدعوماً بنشاط قوي على عدد من أسهمه، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 0.82%، في إشارة إلى توجه السيولة نحو قطاعات أقل تقليدية، بحثاً عن فرص نمو أو مضاربات قصيرة الأجل.

نشاط السيولة

ويعكس هذا التباين القطاعي تحول جزء من السيولة نحو الأسهم الصغيرة والمتوسطة، في ظل الضغوط على الأسهم القيادية. بلغت القيمة الإجمالية للتداولات أكثر من 5.57 مليار ريال، توزعت على 275.68 مليون سهم، ما يعكس استمرار

النشاط في السوق رغم التراجع. كما أظهرت بيانات التداول تراجع أسعار 138 شركة، مقابل ارتفاع 118 شركة، فيما استقرت 13 شركة دون تغيير، وهو ما يعكس ميلاً سلبياً محدوداً في الأداء العام. وتشير هذه الأرقام إلى أن السوق لا يزال يحتفظ بقدر من السيولة النشطة، لكنها تتوزع بشكل انتقائي بين الأسهم، بدلاً من التركيز في قطاعات محددة.

السيولة والتداولات

على صعيد الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث السيولة، تصدر مصرف الراجحي القائمة بقيمة تداول بلغت 951.42 مليون ريال، حيث أغلق السهم مرتفعاً بنسبة 0.42% عند 71.7 ريال، مدعوماً بإعلاناته المالية وموافقة جمعيته العمومية على زيادة رأس المال، وهو ما أعاد تسعير السهم وأثر على تحركاته.

ضغوط المواد الأساسية والطاقة والبنوك تقود التراجع

تذبذب الجلسة يعكس صراع السيولة بين الشراء وجني الأرباح

وجاء البنك الأهلي السعودي في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 443.1 مليون ريال، رغم تراجع بنسبة 2.40% عقب إعلان نتائجه المالية، في حين حل سهم أرامكو السعودية ثالثاً بسيولة بلغت 256.24 مليون ريال، مع تراجع طفيف بنسبة 0.15%.

أحجام التداول

من حيث الكميات، تصدر سهم «صدر» القائمة بنحو 64.27 مليون سهم، تلاه سهم «بان» بتداولات بلغت 40.1 مليون سهم، ثم سهم «أمريكانا» بنحو 29.9 مليون سهم، ما يعكس نشاطاً ملحوظاً في الأسهم ذات الطابع المضاربي.

الأسهم الراحبة

على مستوى الأداء الفردي، تصدر سهم «بان» قائمة الارتفاعات بنسبة 9.89% ليغلق عند 2 ريال، في أداء قوي يعكس إقبالاً مضاربياً لافتاً. كما صعد سهم «السعودي الألماني الصحية» بنسبة 4.73%، وسهم «صالح الراشد» بنسبة 3.09%، مدعوماً بموافقة هيئة السوق المالية على زيادة رأس المال عبر منح أسهم مجانية، ما عزز جاذبية السهم. وسجل سهم «الكابلات السعودية» أيضاً ارتفاعاً بنسبة 2.43%، في استمرار لتحركاته الإيجابية خلال الفترة الأخيرة.

الأسهم المتراجعة

في المقابل، تصدر سهم «سابك

الإفصاحات والتطورات

شهدت الجلسة زخماً في الإفصاحات، حيث أعلنت عدة شركات عن نتائجها المالية، من بينها بنك الجزيرة وشركة الدريس، ما أضاف زخماً معلوماً للسوق، وإن لم ينعكس بالكامل على الأداء الإيجابي. كما أعلنت «تداول السعودية» عن تعديلات في عقود المشتقات المرتبطة بسهم مصرف الراجحي، نتيجة زيادة رأس المال، وهو ما يعكس تطوراً في الأدوات الاستثمارية المرتبطة بالسوق.

قرارات تنظيمية

وفي جانب آخر، حملت الجلسة بعداً تنظيمياً لافتاً يعكس استمرار العمل على ترسيخ بيئة استثمارية أكثر نضجاً وانضباطاً، حيث صدرت قرارات من لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية باعتماد دعوى بين جماعتين ضد شركتين مدرجتين، وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة، كونها تعزز من آليات التقاضي الجماعي التي

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
(3.85%)	150.00	156.00	سابك للمغذيات الزراعية
(3.45%)	8.40	8.70	كيما تول
(2.87%)	14.88	15.32	نايس ون
(2.78%)	18.56	19.09	اس ام سي للرعاية الصحية
(2.76%)	49.28	50.68	صندوق يقين 30
(2.73%)	65.95	67.80	البابطين
(2.46%)	34.04	34.90	ينساب
(2.40%)	40.70	41.70	الأهلي
(2.38%)	7.39	7.57	سي جي إس
(2.29%)	11.51	11.78	مدينة المعرفة

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
9.89%	2.00	1.82	بان
4.73%	40.32	38.50	السعودي الألماني الصحية
4.13%	15.63	15.01	سهل
3.09%	58.30	56.55	صالح الراشد
2.75%	2.24	2.18	باتك
2.50%	164.00	160.00	اللاجد للعود
2.43%	151.80	148.20	الكابلات السعودية
2.38%	15.93	15.56	شمس
2.33%	61.40	60.00	تنمية
2.20%	9.76	9.55	ولاء

بسيولة تتجاوز 1.3 مليار درهم

سوق أبوظبي يتماشى قرب 9860 نقطة

المؤشر يضيف 19 نقطة وسط تحركات انتقائية للأسهم

مكاسب سوقية بنحو 2 مليار درهم تعزز القيمة الإجمالية

واصل سوق أبوظبي للأوراق المالية أداءه المتماشى خلال جلسة الثلاثاء، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً يعكس استقراراً نسبياً في حركة التداولات، في ظل تدفقات سيولة متوازنة وتباين واضح في أداء الأسهم والقطاعات، ما يشير إلى مرحلة من إعادة ترتيب المراكز الاستثمارية أكثر من كونه اندفاعاً نحو اتجاه صاعد قوي.

وأنهى المؤشر العام تعاملاته مرتفعاً بنسبة 0.197% ليغلق عند مستوى 9861.11 نقطة، مضيفاً 19.39 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة أمس، في حركة محدودة لكنها تعكس قدرة السوق على الحفاظ على مكاسبه ضمن نطاق ضيق، رغم الضغوط المتباينة التي شهدتها بعض القطاعات القيادية.

ويأتي هذا الأداء في وقت تواصل فيه الأسواق الإقليمية التحرك ضمن نطاقات عرضية، حيث يفضل المستثمرون الترقب والانتقاء، في ظل غياب محفزات قوية تدفع نحو صعود حاد، مقابل استمرار متابعة التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة ما يتعلق بأسعار الفائدة والتوترات الجيوسياسية.

القيمة السوقية

وعلى صعيد القيمة السوقية، سجلت الأسهم المدرجة في سوق أبوظبي ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى نحو 2.835 تريليون درهم بنهاية التداولات، مقارنة بـ 2.833 تريليون درهم في الجلسة السابقة، محققة مكاسب سوقية تقارب 2 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 0.07%. ويعكس هذا التحسن استمرار دخول سيولة داعمة، وإن بوتيرة معتدلة، ما يسهم في تعزيز استقرار السوق عند هذه المستويات المرتفعة.

أما من حيث السيولة، فقد شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً، إذ بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 1.307 مليار درهم، بعد تداول 708.61 مليون سهم، من خلال تنفيذ 24,075 صفقة، وهو ما يعكس حضوراً نشطاً للمستثمرين، سواء من الأفراد أو المؤسسات، مع استمرار توزيع السيولة على نطاق واسع من الأسهم.

حركة تداول نشطة

ويبرز من خلال هذه الأرقام أن السوق يشهد حركة تداول نشطة من حيث الكميات، مع توزيع ملحوظ للسيولة، وهو ما يشير إلى تنوع

يعكس إقبالاً ملحوظاً من المستثمرين، سواء بدوافع مضاربية أو بناء مراكز استثمارية جديدة، خاصة في ظل تحركات نشطة على الأسهم ذات الأسعار المنخفضة نسبياً.

في المقابل، شهدت قائمة التراجعات حضوراً لعدد من الأسهم التي انخفضت بنسب تراوحت بين 3.895% و 9.43%، ما يعكس تعرض بعض القطاعات لضغوط بيعية متفاوتة، سواء نتيجة عمليات جني أرباح أو إعادة تقييم من قبل المستثمرين، في ظل غياب محفزات داعمة لهذه الأسهم.

أما على مستوى القطاعات، فقد اتسم الأداء بالتباين، حيث تصدر

قطاع الصناعات قائمة الارتفاعات بنسبة 1.16%، مدعوماً بأداء إيجابي لبعض مكوناته، في حين سجل قطاع المواد الأساسية التراجع الأكبر بنسبة 1.34%، متأثراً بانخفاض عدد من أسهمه القيادية. ويعكس هذا التباين استمرار توجه السيولة نحو قطاعات محددة، بناءً على توقعات الأداء أو فرص النمو.

ويشير هذا المشهد القطاعي إلى أن المستثمرين باتوا أكثر انتقائية في قراراتهم، مع تركيز واضح على الأسهم التي توفر فرصاً قصيرة الأجل أو تتمتع بأساسيات قوية، في وقت تتراجع فيه شهية المخاطرة تجاه بعض القطاعات التقليدية.

حالة من التوازن الحذر

وبشكل عام، تعكس تحركات سوق أبوظبي خلال جلسة الثلاثاء حالة من التوازن الحذر، حيث يحافظ المؤشر على استقراره قرب مستويات مرتفعة، مدعوماً بسيولة نشطة وتوزيع إيجابي نسبي للأسهم، رغم الضغوط المحدودة التي تواجه بعض القطاعات. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط من التداول خلال الفترة المقبلة، مع بقاء السوق ضمن نطاقات ضيقة، إلى حين ظهور محفزات جديدة قد تدفع المؤشر نحو اتجاه أكثر وضوحاً، سواء بالصعود في حال تحسن المعطيات الاقتصادية، أو بالتراجع في حال تصاعد الضغوط الخارجية.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
4.76%	1.10	1.05	امستيل
4.67%	0.43	0.41	اشراق للاستثمار
3.70%	1.40	1.35	العربي للتحد
3.36%	7.39	7.15	ألفا ظي القابضة
2.90%	1.42	1.38	أجيليتي جلوبال بي إل سي
2.66%	0.93	0.90	دانة غاز
2.63%	1.95	1.90	إيفيكيتوس للإستثمار
2.32%	38.78	37.90	اوراسكوم
2.17%	13.18	12.90	أبوظبي التجاري
2.17%	2.83	2.77	شركة ان ام دي سي انبرجي

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
4.73%	2.62	2.75	البحيرة للتأمين
4.30%	11.14	11.64	غذاء القابضة
3.89%	0.91	0.95	أسمنت الخليج
3.61%	1.60	1.66	بلدكو
3.38%	1.43	1.48	عنان للاستثمار القابضة
2.83%	3.09	3.18	فورتيلوب
2.63%	0.04	0.04	بنك الاستثمار
2.55%	2.29	2.35	الخليج للمشاريع الطبية
2.52%	3.10	3.18	قيادة السيارات
1.90%	1.03	1.05	الشارقة للإسمنت

المؤشر يضيف 12.56 نقطة ويغلق عند 10684.76 نقطة

بورصة قطر ترتفع بدعم الاتصالات ونشاط ملحوظ للسيولة

سواء من حيث الكمية أو القيمة، إذ بلغ حجم التداول عليه 70.52 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت 93.81 مليون ريال، ما يعكس اهتماماً استثمارياً كبيراً بالسهم خلال الجلسة، وربما توقعات إيجابية مرتبطة بأدائه أو نتائج المستقبلية.

حالة من الاستقرار النسبي

وبشكل عام، تعكس تحركات بورصة قطر خلال جلسة الثلاثاء حالة من الاستقرار النسبي مع ميل إيجابي محدود، في ظل توازن واضح بين قوى الشراء والبيع، مدعومة بتحسين ملحوظ في مستويات السيولة وارتفاع غالبية الأسهم المتداولة، وهو ما يعكس عودة تدريجية للثقة لدى شريحة من المستثمرين، خصوصاً مع النشاط الانتقائي على بعض الأسهم القيادية والمتوسطة. ويأتي هذا الأداء في وقت تتسم فيه التداولات بالحذر، حيث يفضل المستثمرون بناء مراكزهم بشكل تدريجي دون اندفاع، في انتظار وضوح أكبر في الرؤية الاقتصادية.

وفي المقابل، لا تزال الأسواق تترقب عن كثب تطورات المشهد الاقتصادي والإقليمي، سواء على صعيد أسعار الطاقة، أو السياسات النقدية العالمية، أو المستجدات الجيوسياسية، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على معنويات المستثمرين وتدفقات السيولة. ومن المرجح أن تلعب هذه العوامل دوراً محورياً في رسم اتجاهات السوق خلال الفترة المقبلة، سواء من حيث تعزيز المسار الإيجابي الحالي أو دفع المؤشر إلى مزيد من التذبذب في حال استمرار حالة عدم اليقين.

سهماً، في مقابل تراجع 17 سهماً، ما يعكس تفرقاً واضحاً للجانب الإيجابي داخل السوق، رغم الضغوط التي تعرضت لها بعض الأسهم القيادية.

وتصدر سهم «بلدنا» قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 5.31%، مستفيداً من طلبات شراء قوية دفعته لتسجيل أفضل أداء خلال الجلسة، في حين جاء سهم «ودام» في مقدمة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 2.01%، متأثراً بعمليات جني أرباح أو ضغوط بيعية محدودة. كما استحوذ سهم «بلدنا» على النصيب الأكبر من نشاط التداول،

دلالة على تحسن نسبي في نشاط المستثمرين وتزايد وتيرة التداولات. وبلغ عدد الصفقات المنفذة خلال الجلسة نحو 26.79 ألف صفقة، مقارنة بـ 25.43 ألف صفقة في جلسة الاثنين، ما يعكس اتساع قاعدة التداول وتزايد عدد العمليات، وهو ما قد يشير إلى تحركات نشطة من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

أداء الأسهم

وعلى مستوى أداء الأسهم، شملت التداولات 51 سهماً، ارتفع منها 34

0.30%، وهو ما حدّ من وتيرة صعود السوق.

ارتفاع ملحوظ

وعلى صعيد السيولة، شهدت الجلسة ارتفاعاً ملحوظاً في قيم التداول، إذ بلغت 475.88 مليون ريال، مقارنة بـ 450.65 مليون ريال في الجلسة السابقة، ما يشير إلى دخول سيولة إضافية إلى السوق، وإن كانت لا تزال ضمن نطاقات متوسطة. كما ارتفعت أحجام التداول إلى 195.72 مليون سهم، مقابل 152.68 مليون سهم أمس، في

توازن القوى بين عمليات الشراء والبيع، دون وجود محفزات قوية تدفع السوق نحو اتجاه صاعد حاد. وجاء الدعم الرئيسي للمؤشر من صعود خمسة قطاعات، تصدرها قطاع الاتصالات الذي سجل مكاسب بنسبة 1.40%، مستفيداً من نشاط ملحوظ على أسهمه، إلى جانب تحسن أداء قطاعات أخرى ساهمت مجتمعة في الحفاظ على المسار الإيجابي للمؤشر. في المقابل، تعرضت بعض القطاعات لضغوط بيعية، حيث تراجع قطاع النقل بنسبة 0.55%، كما انخفض قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء على ارتفاع طفيف، مدعومة بأداء إيجابي لعدد من القطاعات القيادية، في وقت واصلت فيه السيولة التحسن النسبي مقارنةً بجلسة أمس، ما يعكس استمرار حالة الترقب الحذر لدى المستثمرين مع ميل تدريجي نحو الشراء الانتقائي في بعض الأسهم النشطة.

وسجل المؤشر العام لبورصة قطر ارتفاعاً بنسبة 0.12% ليصل إلى مستوى 10684.76 نقطة، رابحاً 12.56 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الاثنين، في تحرك محدود يعكس

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
5.31%	1.348	1.280	بلدنا
2.68%	2.567	2.500	فودافون قطر
2.57%	2.875	2.803	إنماء القابضة
1.74%	1.928	1.895	لشا
1.48%	2.268	2.235	قطر للتأمين
1.43%	3.476	3.427	ميزة
1.34%	3.927	3.875	استثمار القابضة
1.33%	1.139	1.124	دلالة
1.31%	2.405	2.374	بروة
1.29%	14.970	14.780	نبراس للطاقة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
3.87%	2.211	2.300	تكنوكيو
2.01%	1.611	1.644	ودام
1.91%	0.770	0.785	قطر وعمان
1.18%	4.353	4.405	ناقلات
1.12%	2.294	2.320	التحويلية
1.00%	4.355	4.399	التجاري
0.81%	5.614	5.660	الرعاية
0.52%	22.900	23.020	المصرف
0.50%	0.597	0.600	الفالح
0.45%	0.880	0.884	للحدة للتنمية

بدعم سيولة انتقائية ومكاسب سوقية جديدة

سوق دبي المالي يواصل الصعود

1 المؤشر يرتفع إلى 5878 نقطة ويضيف 16 نقطة جديدة

2 مكاسب سوقية تقارب 1.9 مليار درهم تعزز القيمة الإجمالية

أداء إيجابي

وجاء هذا الأداء الإيجابي مدعوماً بارتفاع القيمة السوقية للأسهم المدرجة، والتي بلغت بنهاية التداولات نحو 948.287 مليار درهم، مقارنةً بـ 946.396 مليار درهم في الجلسة السابقة، ما يعني تحقيق السوق مكاسب سوقية تقدر بنحو 1.891 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 0.20%. ويعكس هذا الارتفاع استمرار تدفق السيولة إلى السوق، ولو بشكل انتقائي، بما يدعم استقرار المؤشر عند مستويات قريبة من أعلى نطاقاته خلال الفترة الأخيرة.

وعلى صعيد السيولة، سجلت السوق نشاطاً جيداً، حيث بلغت القيمة الإجمالية

أدنى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع ملحوظ، في أداء يعكس استمرار الزخم الإيجابي المدعوم بتدفقات سيولة انتقائية استهدفت عدداً من الأسهم القيادية والمتوسطة، وسط تحسن نسبي في معنويات المستثمرين وترقب مستمر لتطورات الأسواق الإقليمية والعالمية.

وارتفع المؤشر العام بنسبة 0.27% ليغلق عند مستوى 5878.28 نقطة، رابحاً 16.17 نقطة مقارنةً بإغلاق جلسة أمس، في حركة صعودية معتدلة تعكس توازناً بين قوى الشراء والبيع، مع ميل واضح لصالح المشترين، خاصة في ظل نشاط ملحوظ على بعض الأسهم التي جذبت اهتمام المستثمرين خلال الجلسة.

للتداولات نحو 894.06 مليون درهم، بعد تداول 376.37 مليون سهم، من خلال تنفيذ 19,808 صفقة، ما يعكس تحسناً في وتيرة التداول مقارنة ببعض الجلسات السابقة، ويشير إلى عودة تدريجية للنشاط، خاصة من قبل المستثمرين الأفراد، إلى جانب استمرار حضور المستثمرين المؤسساتيين في بعض الأسهم القيادية.

وغلب اللون الأخضر على أداء الأسهم، حيث ارتفعت أسعار 29 شركة، مقابل تراجع 16 شركة، فيما استقرت أسعار 12 شركة دون تغيير، في مؤشر واضح على تفوق الاتجاه الصاعد داخل السوق، رغم وجود بعض الضغوط المحدودة على عدد من الأسهم.

صفقة كبيرة

وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم شركة «بي إتش إم كابيتال للخدمات المالية»، حيث تم تداول نحو 1.97 مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت 2.029 مليون درهم، من خلال 4 صفقات، عند سعر تنفيذ بلغ 1.030 درهم للسهم، وتعكس هذه الصفقة اهتماماً مؤسسياً بالسهم، أو إعادة هيكلة مراكز استثمارية، وهو ما يضيف زخماً إضافياً على نشاط السوق.

أداء الأسهم

وعلى مستوى أداء الأسهم، تصدر سهم «اكتتاب القابضة» قائمة الراجحين بعد أن قفز بنسبة 14.77% ليغلق عند 0.466 درهم، مدفوعاً بإقبال شرابي

قوي ربما يرتبط بتوقعات إيجابية أو تحركات مضاربة نشطة. ويعكس هذا الأداء قدرة بعض الأسهم على تحقيق مكاسب لافتة حتى في ظل تحركات معتدلة للمؤشر العام.

في المقابل، جاء سهم «دبي للتأمين» في صدارة التراجعات بعد انخفاضه بنسبة 4.97% ليغلق عند 3.25 درهم، متأثراً بضغط بيعية قد تعود إلى عمليات جني أرباح أو إعادة تقييم من قبل المستثمرين، إلى جانب تراجع عدد من الأسهم الأخرى بدرجات متفاوتة.

وعلى مستوى القطاعات، تباين الأداء، حيث تصدر قطاع السلع الاستهلاكية قائمة الارتفاعات بنسبة 0.72%، مستفيداً من الأداء الإيجابي لبعض مكوناته، في حين سجل قطاع المرافق العامة التراجع الأكبر بنسبة 0.60%، ما يعكس استمرار الضغوط على بعض القطاعات ذات الطابع الدفاعي.

ويعكس هذا التباين القطاعي طبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها السوق، حيث تتجه السيولة بشكل انتقائي نحو قطاعات وأسهم بعينها، وفقاً لعوامل متعددة تشمل التقييمات السريعة، وتوقعات الأداء المالي، إضافة إلى المضاربات قصيرة الأجل.

حالة من التماسك الإيجابي

وبشكل عام، تشير تحركات سوق دبي المالي إلى استمرار حالة من التماسك الإيجابي، مع ميل صعودي مدعوم بسيولة انتقائية وتحسن في شهية المخاطرة، في وقت يواصل فيه المستثمرون مراقبة التطورات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك أسعار الفائدة العالمية، واتجاهات الأسواق الإقليمية، وأداء الشركات المدرجة.

ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة خلال الفترة المقبلة، مع احتمالية تسجيل تحركات متباينة، تعتمد بشكل رئيسي على تدفقات السيولة وظهور محفزات جديدة، سواء على مستوى النتائج المالية أو الأخبار الاقتصادية، وهو ما قد يدعم استمرار المسار الصاعد للمؤشر، أو يدفعه إلى الدخول في موجات تذبذب ضمن نطاقات محددة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
14.78%	0.47	0.41	1 اكتتاب
14.18%	0.31	0.27	2 الفردوس القابضة
7.74%	1.67	1.55	3 مخازن
5.88%	0.22	0.20	4 الإنمار القابضة
4.17%	0.25	0.24	5 دريك أند سكل
3.68%	1.41	1.36	6 أليك القابضة
2.37%	0.22	0.21	7 شعاع كابيتال
2.13%	1.44	1.41	8 مصرف عجمان
2.04%	9.49	9.30	9 دبي التجاري
2.03%	1.51	1.48	10 سوق دبي المالي

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
-4.97%	3.25	3.42	1 دبي الوطنية للتأمين وإعادة التأمين
-3.73%	1.55	1.61	2 تكافل الإمارات
-3.23%	0.57	0.59	3 السلام- السودان
-1.90%	1.03	1.05	4 لال كابيتال ريت
-1.45%	0.54	0.55	5 سلامة
-0.84%	2.37	2.39	6 الخليج للملاحة
-0.80%	0.87	0.88	7 ديار للتطوير
-0.73%	2.72	2.74	8 ديوا
-0.53%	5.67	5.70	9 سالك
-0.47%	2.10	2.11	10 تاكسي دبي

إعادة تعريف دور المؤسسات في العصر الرقمي

دبي المالي العالمي أول مركز قائم على الذكاء الاصطناعي



أعلن مركز دبي المالي العالمي، المركز المالي الرائد في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، عن إطلاق مبادرة استراتيجية غير مسبوقة تهدف إلى دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف مكونات منظومته، بما يشمل الأطر القانونية، والبيئة التشغيلية، والبنية التحتية، والنسيج العمراني، وأنظمة تنمية المواهب، ليصبح بذلك أول مركز مالي في العالم يبني في جوهره على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ويأتي هذا التحول في وقت لا تزال فيه العديد من المراكز المالية العالمية في مرحلة اختبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي ضمن نطاقات محدودة، في حين يتجه مركز دبي المالي العالمي إلى تبني دمج شامل للتقنية داخل جميع جوانب العمل، بدءاً من التشريعات والتنظيمات، مروراً بالعمليات التشغيلية، وصولاً إلى بيئة العمل والتطوير المؤسسي.

وكان المركز قد أرسى أسس هذا التوجه منذ عام 2023 عبر إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي الممتدة لخمس سنوات، واعتماد سياسات متقدمة لحوكمة البيانات، وإدراج الذكاء الاصطناعي ضمن الإطار القانوني لحماية البيانات، إضافة إلى تطبيق حالات استخدام أولية في مجالات الامتثال وإدارة علاقات العملاء. ومن المتوقع أن تسهم هذه المبادرة في تحقيق عوائد اقتصادية تصل إلى 3.5 مليار دولار (12.9 مليار درهم)، إلى جانب خلق نحو 25 ألف فرصة عمل جديدة، مع تعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للابتكار المالي القائم على الذكاء الاصطناعي.

ذكية بحلول عام 2030، تعتمد على المياني الذكية، وأنظمة التنقل الذاتي، والتوائم الرقمية، وأجهزة الاستشعار، بما يحول المركز إلى مدينة مالية متكاملة تعمل بالذكاء الاصطناعي، مع تحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتعزيز الاستدامة. ويمثل هذا التحول امتداداً لنهج دبي في تبني الابتكار والتقنيات المتقدمة، وترسيخ موقعها كمركز عالمي رائد في الاقتصاد الرقمي المستقبلي.

التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة، وتعزيز حضوره كمركز عالمي لرأس المال الاستثماري. وعلى صعيد تطوير الكفاءات، سيعمل المركز على إعداد كوادر قادرة على التعامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي والروبوتات، من خلال برامج تدريب وشهادات مهنية، إلى جانب دعم موظفي السلطة بأدوات ذكية تعزز الإنتاجية وصناعة القرار. كما يشمل المشروع تطوير بنية تحتية

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي لسلطة المركز عارف أميري أن المشروع لا يقتصر على التجارب التقنية، بل يمثل دمجاً كاملاً للذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية والتنظيمية والتشغيلية، بما يعزز كفاءة الأداء ويرفع مستوى الابتكار. ويتوقع أن يضع هذا التوجه مركز دبي المالي العالمي في موقع ريادي عالمياً في حوكمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب المنافسة على استقطاب شركات

والتطبيقات الذكية، بما يعزز قدرته على تقديم نموذج عالمي جديد للمراكز المالية الذكية. وأكد محافظ مركز دبي المالي العالمي عيسى كاظم أن هذه الخطوة تمثل تحولاً مفصلياً في مسيرة دبي نحو ترسيخ مكانتها كمركز عالمي للقطاع المالي المستقبلي، مشيراً إلى أن المبادرة تنسجم مع أجندة دبي الاقتصادية D33 وترتكز على تعزيز الابتكار والثقة والتنافسية العالمية.

وسيكون المركز أول جهة مالية عالمية توفر منصة موحدة للذكاء الاصطناعي بصيغة النماذج اللغوية الكبيرة كخدمة، إلى جانب تصدير حلول حوكمة الذكاء الاصطناعي والكوادر المتخصصة إلى الأسواق العالمية، فضلاً عن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي المادي مثل الروبوتات والتوائم الرقمية ضمن المنظومة التنظيمية. كما سينجس المركز إلى بناء بيئة متكاملة تضم التنظيم والتدريب والحوسبة

رغم نشاط ملحوظ للتداولات

سوق مسقط يتراجع بضغط الأسهم القيادية

مع تجنب التركيز الكبير على صفقات ضخمة، في ظل حالة من عدم اليقين النسبي بشأن الاتجاهات المستقبلية.

استمرار الضغوط المحدودة

بوجه عام، تعكس جلسة الثلاثاء في سوق مسقط استمرار الضغوط المحدودة مع ميل سلبي واضح، نتيجة تراجع الأسهم القيادية والأداء الضعيف للقطاعات، رغم وجود فرص انتقائية في بعض الأسهم التي حققت مكاسب لافتة. ومن المرجح أن تستمر هذه الحالة من التذبذب خلال الفترة المقبلة، مع ترقب المستثمرين لأي محفزات جديدة، سواء على صعيد نتائج الشركات أو التطورات الاقتصادية والإقليمية، التي قد تسهم في إعادة تشكيل اتجاهات السوق ودعم مستويات الثقة والسيولة.

55.46 مليون ريال، مقارنةً بنحو 56.7 مليون ريال أمس، وهو ما قد يعكس توجه السيولة نحو الأسهم ذات الأسعار المنخفضة أو المتوسطة.

وعلى مستوى الأسهم الأكثر نشاطاً، تصدر سهم صحار الدولي قائمة التداولات من حيث الحجم، بتداول نحو 40.89 مليون سهم، في دلالة على اهتمام المستثمرين بهذا السهم سواء لأغراض استثمارية أو مضاربة. في حين جاء سهم بنك مسقط في صدارة النشاط من حيث القيمة، بإجمالي تداولات بلغت نحو 16.6 مليون ريال، ما يعكس استمرار تركيز السيولة على الأسهم القيادية ذات النقل في السوق.

ويُظهر هذا التباين بين ارتفاع الكميات وتراجع القيم صورة لسوق يتحرك بحذر، حيث يفضل المستثمرون توزيع استثماراتهم على نطاق أوسع من الأسهم،

القيادية، أبرزها سهم العمانية العالمية للتنمية والاستثمار «أومينفست» الذي تراجع بنسبة 2.05%، وسهم عمان والإمارات القابضة الذي انخفض بنسبة 1.71%، وهو ما حدّ من قدرة القطاع على تحقيق أداء إيجابي.

مفارقة لافتة

وعلى صعيد السيولة، عكست الجلسة مفارقة لافتة بين ارتفاع أحجام التداول وتراجع القيم، إذ ارتفع حجم التداول بنسبة 26.73% ليصل إلى 156.32 مليون سهم، مقارنةً بـ123.35 مليون سهم في الجلسة السابقة، ما يشير إلى زيادة النشاط من حيث الكميات المتداولة، وربما دخول مضاربات قصيرة الأجل على بعض الأسهم. في المقابل، تراجعت قيمة التداولات بنسبة 2.19% لتبلغ

عدد من الأسهم القيادية، أبرزها سهم أسيا للنفط البحري الذي فقد 2.61% من قيمته، إلى جانب سهم الغاز الوطنية الذي تراجع بنسبة 2.59%، وهو ما أسهم في تعزيز الضغوط على هذا القطاع الحيوي. ومع ذلك، حدّ من خسائر القطاع الأداء الإيجابي لبعض الأسهم، حيث تصدر سهم المركز المالي قائمة الرابحين على مستوى السوق بارتفاع قوي بلغ 8.86%، ما يعكس وجود فرص انتقائية داخل السوق رغم الاتجاه العام الهابط.

انخفاض طفيف

أما قطاع المال، فقد كان الأقل تراجعاً خلال الجلسة، بانخفاض طفيف بلغ 0.05%، في إشارة إلى قدر من التماسك النسبي مقارنةً ببقية القطاعات، رغم تعرضه لضغوط من بعض الأسهم

تراجع جماعي

وشهدت الجلسة تراجعاً جماعياً لكافة القطاعات، حيث تصدر قطاع الصناعة قائمة الانخفاضات بنسبة 0.78%، متأثراً بأداء سلبي لعدد من مكوناته الرئيسية، وعلى رأسها سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية الذي انخفض بنسبة 5%، ما شكل ضغطاً واضحاً على القطاع نظراً لثقله النسبي. كما تراجع سهم صناعة مواد البناء بنسبة 2.44%، في حين جاء سهم مطاحن صلالة في مقدمة التراجعات داخل القطاع بعد انخفاضه الحاد بنسبة 9.09%، وهو ما يعكس عمليات بيع مكثفة على السهم ربما على خلفية تحركات مضاربية أو إعادة تقييم من قبل المستثمرين. وفي قطاع الخدمات، سجل المؤشر انخفاضاً بنسبة 0.37%، متأثراً بتراجع

أدنى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات جلسة الثلاثاء على تراجع ملحوظ، في أداء يعكس استمرار الضغوط البيعية على الأسهم القيادية، بالتوازي مع تحرك سلبي جماعي للقطاعات، ما دفع السوق إلى فقدان جزء من مكاسبه المسجلة في الجلسات السابقة، وسط أجواء تداول يغلب عليها الحذر والترقب.

وأغلق المؤشر العام منخفضاً بنسبة 0.42% عند مستوى 8,224.85 نقطة، خاسراً 34.39 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة أمس الاثنين، في تراجع يعكس غلبة عمليات البيع، خاصة على الأسهم ذات الوزن النسبي المؤثر في حركة المؤشر. ويأتي هذا الأداء في ظل غياب محفزات قوية قادرة على دعم الاتجاه الصاعد، مقابل استمرار ضغوط جني الأرباح وإعادة تموضع المحافظ الاستثمارية.

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
(% 5.03)	0.151	0.159	مسقط للغازات
(% 2.61)	0.298	0.306	أسيا
(% 2.25)	0.087	0.089	ظفار لتوليد الكهرباء
(% 1.79)	0.383	0.390	أومينفست
(% 1.73)	0.170	0.173	بركاء لتحلية المياه
(% 1.71)	0.172	0.175	عمان والإمارات
(% 1.57)	0.188	0.191	ريسوت للإسمنت
(% 1.56)	1.196	1.215	نפט عمان
(% 1.32)	0.150	0.152	بنك نزوى
(% 1.20)	0.330	0.334	ظفار الدولية للتنمية

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
% 7.69	0.280	0.260	الجزيرة للخدمات
% 2.27	0.090	0.088	للحداثة للتمويل
% 1.63	0.125	0.123	للدبنة تكافل
% 1.55	0.392	0.386	البنك الوطني
% 1.38	0.221	0.218	العنقاء للطاقة
% 1.36	0.373	0.368	الصمانية للتحديد للتأمين
% 1.12	0.181	0.179	الأنوار للإستثمارات
% 0.83	0.366	0.363	أريديو
% 0.61	0.498	0.495	أوكيو للاستكشاف والإنتاج
% 0.57	1.770	1.760	فولتامب للطاقة

تراجعت بضغط القطاعات القيادية وسط سيولة محدودة

مؤشر بورصة البحرين يفقد 0.76% ويغلق عند 1933 نقطة

تداولات بقيمة 749.76 ألف دينار عبر 181 صفقة

استمرار حالة التذبذب والضغوط المحدودة

بوجه عام، تعكس جلسة الثلاثاء في بورصة البحرين استمرار حالة التذبذب والضغوط المحدودة، في ظل بيئة استثمارية تتسم بالحذر وترقب التطورات الاقتصادية والإقليمية، إلى جانب متابعة نتائج الشركات واتجاهات السيولة، ومن المرجح أن تبقى السوق عرضة لتحركات متباينة خلال الفترة المقبلة، مع اعتماد المستثمرين على استراتيجيات انتقائية، والتركيز على الأسهم ذات الأساسيات القوية، إلى حين ظهور محفزات أكثر وضوحاً تدعم استقرار السوق وتعزز من وتيرة التعافي.

العام السلبي، شهدت بعض الأسهم نشاطاً ملحوظاً على صعيد التداولات، حيث تصدر سهم «عقارات السيف» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات، بتداول نحو 985.94 ألف سهم، عند سعر 0.132 دينار للسهم، ما يعكس اهتماماً نسبياً من قبل المستثمرين بهذا السهم، سواء لأغراض المضاربة أو بناء مراكز استثمارية.

وجاء في المرتبة الثانية من حيث النشاط سهم «مجموعة جي إف إتش المالية»، بتداولات بلغت 713.02 ألف سهم، عند سعر 0.530 دولار للسهم، رغم كونه من أكبر الخاسرين خلال الجلسة، ما يشير إلى كثافة عمليات البيع والشراء عليه، وربما سعي بعض المستثمرين لاقتناص فرص سريعة عند مستويات أقل.

سهم «استيراد الاستثمارية» بنسبة 2.5%، وسهم «إيه بي إم تيرمينالز البحرين» بنسبة 2.28%، في دلالة على اتساع نطاق الضغوط البيعية عبر أكثر من قطاع. كما شملت التراجعات عدداً من الأسهم الأخرى ذات الوزن النسبي، حيث انخفض سهم «بنك السلام» بنسبة 1.43%، وتراجع سهم «المجموعة العربية للتأمين» بنسبة 1.05%، إضافة إلى انخفاض سهم «بنك البحرين والكويت» بنسبة 0.74%، وسهم «بييون» بنسبة 0.43%، وهو ما يعكس حالة من التراجع شبه الجماعي في السوق.

نشاط ملحوظ

في المقابل، وعلى الرغم من الأداء

ضغوط من المال والمواد الأساسية والاتصالات والصناعات

نسبياً من حيث القيمة، لكنها تعكس ميلاً واضحاً نحو جني الأرباح أو إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية. وشهدت الجلسة تداولات اتسمت بالهدوء النسبي، حيث بلغ حجم التداول نحو 3.3 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 749.76 ألف دينار بحريني، موزعة على 181 صفقة، وهو ما يشير إلى مستويات سيولة متواضعة مقارنةً بجلسات أكثر نشاطاً، ويعكس استمرار الحذر لدى شريحة واسعة من المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات.

وعلى مستوى القطاعات، جاء الأداء السلبي مدفوعاً بتراجع جماعي في عدد من القطاعات الرئيسية، حيث شكل قطاع المال ضغطاً رئيسياً على المؤشر، نظراً لثقله النسبي، إلى جانب تراجع قطاع المواد الأساسية الذي تأثر بضعف الطلب على بعض مكوناته، فضلاً عن قطاع الاتصالات والصناعات اللذين سجلا أداءً سلبياً أسهم في تعميق خسائر السوق خلال الجلسة.

الأسهم البارزة

أما على صعيد الأسهم، فقد تصدرت قائمة التراجعات مجموعة من الأسهم البارزة، حيث جاء سهم مجموعة «جي إف إتش المالية» في مقدمة الخاسرين بانخفاض نسبته 4.16%، متأثراً بعمليات بيع مكثفة، تلاه سهم «خليجي بنك» الذي تراجع بنسبة 3.75%، في حين انخفض

جلسة الاثنين على تراجع ملحوظ، متأثرة بضغوط بيعية طالت عدداً من القطاعات القيادية، في مقدمتها قطاع المال إلى جانب المواد الأساسية والاتصالات والصناعات، ما انعكس سلباً على الأداء العام للسوق ودفع المؤشر نحو المنطقة الحمراء في ختام التداولات، وسط حالة من الحذر والترقب التي سيطرت على قرارات المستثمرين.

ومع نهاية الجلسة، سجل المؤشر العام انخفاضاً بنسبة 0.76% ليغلق عند مستوى 1933 نقطة، فاقداً جزءاً من مكاسبه السابقة، في ظل غياب محفزات قوية قادرة على دعم الاتجاه الصاعد، مقابل استمرار الضغوط التراجع في إطار تحركات محدودة

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
(% 2.30)	2.550	2.610	بيتك
(% 0.76)	0.915	0.922	ألبا
(% 0.43)	0.460	0.462	بييون ش.م.ب
(% 0.42)	0.477	0.479	البحرين الوطني

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/21	2026/04/20	الشركة
% 6.06	0.140	0.132	عقارات السيف
% 0.75	0.534	0.530	مجموعة جي إف إتش
% 0.48	0.208	0.207	بنك السلام



تحليل الأسهم الأمريكية

هبوط محدود بعد تسجيل قمم تاريخية مدفوعة بتفاؤل الأسواق

وول ستريت تتراجع... توازن هتش بين التصعيد وفرص التهدئة

التوتر في مضيق هرمز يعيد المخاطر الجيوسياسية للواجهة

2

صعود النفط يعكس قلقاً متزايداً من اضطرابات الإمدادات

1

مرآة حساسة للتوازنات العالمية

في عالم تتداخل فيه السياسة مع الاقتصاد بشكل غير مسبوق، لم يعد الأداء السوقي مجرد انعكاس مباشر للأرقام والبيانات، بل أصبح مرآة حساسة للتوازنات العالمية. فقرار سياسي، أو تصريح دبلوماسي، أو حتى إشاعة غير مؤكدة، قد يكون كافياً لتحريك مليارات الدولارات خلال ساعات. هذه السرعة في التفاعل تعكس طبيعة الأسواق الحديثة، حيث تلعب التوقعات والانطباعات دوراً لا يقل أهمية عن الحقائق. لذلك، فإن قراءة حركة الأسواق اليوم تتطلب منظوراً أوسع يتجاوز التحليل المالي التقليدي، ليشمل فهم السياق السياسي والنفسي الذي تتحرك فيه الاستثمارات. فالمستثمر الناجح لم يعد فقط من يقرأ القوائم المالية بدقة، بل من يستطيع تفسير الإشارات المتعددة وفصل الضجيج عن الاتجاه الحقيقي.

خلاصة المشهد أن الأسواق تقف حالياً عند نقطة توازن دقيقة: ليست في حالة ضعف، لكنها أيضاً ليست محصنة ضد الصدمات، وبين هذين الحدين، سيبقى الأداء مرهوناً بسرعة تطور الأحداث، ومدى قدرة المستثمرين على التكيف مع بيئة يغلب عليها عدم اليقين، حيث تصبح المرونة والانضباط أهم من التوقعات الحاسمة.



تراجعت الأسهم الأمريكية في نهاية تعاملات الإثنين، بعد موجة صعود قوية دفعت المؤشرات إلى مستويات قياسية خلال الأسبوع الماضي، في وقت يراقب فيه المستثمرون عن كثب تطورات التوترات بين واشنطن وطهران، وسط آمال متباينة بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق يخفف من حدة التصعيد في الشرق الأوسط.

ففي ختام الجلسة، استقر مؤشر داو جونز الصناعي عند نحو 49442 نقطة، بينما تراجع مؤشر إس أند بي 500 بنسبة 0.24% أو ما يعادل 16 نقطة إلى 7109 نقاط، وانخفض مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.26% أو 64 نقطة إلى 24404 نقاط، لينتهي المؤشران سلسلة مكاسب استمرت 13 جلسة متتالية، في واحدة من أطول موجات الصعود خلال السنوات الأخيرة.

تصحيح مؤقت

هذا التراجع، رغم محدوديته، يعكس حالة من الحذر في الأسواق بعد صعود سريع مدفوع بتوقعات إيجابية بشأن الاقتصاد الأمريكي وقطاع التكنولوجيا، إلى جانب رهانات على تهدئة سياسية في الشرق الأوسط. إلا أن عودة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران خلال عطلة نهاية الأسبوع أعادت الشكوك إلى الواجهة، ودفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم مؤقتاً.

نتيجة ضعف اقتصادي داخلي، بل جاء في إطار ما يمكن وصفه بـ«جني أرباح» طبيعي بعد تسجيل مستويات قياسية، خاصة أن المؤشرات كانت قد استعادت خسائر سابقة خلال فترة قصيرة، مدفوعة بتفاؤل واسع بشأن مسار النمو والتضخم.

ضغط جيوسياسي

العامل الأبرز الذي ضغط على الأسواق كان التصعيد الجيوسياسي، حيث أدت التطورات الأخيرة في الخليج، بما في ذلك التوترات في مضيق هرمز، إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وهو ما انعكس بدوره على توقعات التضخم والسياسة النقدية.

فقد قفزت أسعار خام برنت بأكثر من 5% لتتجاوز 95 دولاراً للبرميل، في حين ارتفع الخام الأمريكي بنحو 6.9%، ما أعاد المخاوف بشأن تكاليف الطاقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. هذا الارتفاع في أسعار النفط يمثل عامل ضغط مزدوج، إذ يرفع تكاليف الإنتاج والنقل، ويعزز

احتمالات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو ما يقلص شهية المستثمرين للمخاطرة، خاصة في القطاعات الحساسة للفائدة مثل التكنولوجيا والعقارات.

رهانات السلام

رغم هذه الضغوط، لا تزال الأسواق تراهن على إمكانية التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطهران، وهو ما يفسر محدودية التراجع مقارنة بحجم التصعيد. فالتصريحات السياسية المتباينة، التي تجمع بين التصعيد العسكري والانفتاح الدبلوماسي، خلقت حالة من التوازن الحذر في الأسواق.

ويشير محللون إلى أن المستثمرين يتعاملون مع هذه الأزمة باعتبارها «مؤقتة»، مع توقعات بأن يتم احتواؤها عبر قنوات دبلوماسية، خاصة في ظل وجود وساطات إقليمية ومحاولات لإعادة إطلاق المفاوضات.

كما أن الأسواق أظهرت في الأسابيع الماضية قدرة على التعافي السريع من الصدمات، حيث كانت قد سجلت ارتفاعات قوية عقب إعلان هدنة

مؤقتة، ما يعكس مرونة نسبية في مواجهة الأحداث الجيوسياسية.

زخم التكنولوجيا

في المقابل، لعب قطاع التكنولوجيا دوراً مهماً في الحد من خسائر السوق، حيث لا يزال هذا القطاع مدعوماً بزخم قوي مرتبط بالاستثمار في الذكاء الاصطناعي والابتكار الرقمي. وقد ساهمت هذه الديناميكية في الحفاظ على شهية المستثمرين تجاه الأسهم، حتى في ظل ارتفاع المخاطر، إذ يُنظر إلى شركات التكنولوجيا الكبرى باعتبارها قادرة على تحقيق نمو مستدام، بغض النظر عن التقلبات قصيرة الأجل.

كما أن استمرار تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع يعكس تحولاً هيكلياً في الأسواق، حيث لم تعد العوامل التقليدية وحدها كافية لتفسير اتجاهات الأسهم، بل أصبح الابتكار التكنولوجي عنصراً رئيسياً في تحديد مسار الأسواق العالمية.

مؤشرات التماسك

ورغم التراجع، تشير بعض المؤشرات إلى

استمرار قوة السوق، حيث سجلت الشركات الصغيرة أداءً إيجابياً، وواصلت بعض القطاعات تحقيق مكاسب، ما يعكس أن التراجع لم يكن شاملاً أو عميقاً.

كما أن البيانات الاقتصادية الأمريكية، بما في ذلك سوق العمل والأرباح، لا تزال تدعم النظرة الإيجابية للاقتصاد، وهو ما يحد من احتمالات حدوث تصحيح حاد في المدى القريب.

إضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من الشركات المدرجة في مؤشر إس أند بي 500 لا تزال تحقق نتائج تفوق التوقعات، ما يعزز ثقة المستثمرين في الأساسيات الاقتصادية، رغم الضغوط الخارجية.

سيناريوهات قادمة

خلال الفترة المقبلة، ستظل الأسواق حساسة لأي تطورات سياسية، خاصة تلك المتعلقة بمضيق هرمز وأسواق الطاقة، حيث يمكن لأي تصعيد إضافي أن يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى، ويزيد من الضغوط على الأسهم.

في المقابل، فإن أي تقدم في المفاوضات أو التوصل إلى اتفاق قد يعيد الثقة بسرعة إلى الأسواق، ويدفع المؤشرات إلى استئناف مسارها الصاعد، خاصة في ظل استمرار الدعم من قطاع التكنولوجيا.

كما أن قرارات البنوك المركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي، ستظل عاملاً حاسماً، إذ إن أي إشارات إلى استمرار التشديد النقدي قد تضيق ضغوطاً إضافية على الأسواق، في حين أن التوجه نحو التيسير قد يدعم موجة صعود جديدة.

قراءة أعمق

ما يحدث في الأسواق اليوم يعكس تحولاً أوسع في طبيعة الاستثمار، حيث أصبحت القرارات تعتمد بشكل متزايد على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والسلوكية.

فالمستثمر لم يعد يتعامل فقط مع البيانات المالية، بل مع مشهد معقد يتطلب قراءة متعددة الأبعاد، تشمل الجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والتوقعات النفسية للسوق. كما أن سرعة انتقال المعلومات، وتفاعل الأسواق الفوري مع الأخبار، جعلت التقلبات أكثر حدة، لكنها في الوقت ذاته أكثر قابلية للاحتواء، في ظل سهولة مرتفعة وتدخلات سريعة من المؤسسات المالية.

التقاط أنفاس وتوقف تكتيكي

يمكن القول إن تراجع وول ستريت في جلسة الإثنين لا يعكس تحولاً جذرياً في الاتجاه الصاعد للأسواق، بقدر ما يمثل توقفاً تكتيكياً أو «التقاط أنفاس» بعد موجة ارتفاعات قوية خلال ساعات. هذه السرعة في التفاعل تعكس طبيعة الأسواق الحديثة، حيث تلعب التوقعات والانطباعات دوراً لا يقل أهمية عن الحقائق. لذلك، فإن قراءة حركة الأسواق اليوم تتطلب منظوراً أوسع يتجاوز التحليل المالي التقليدي، ليشمل فهم السياق السياسي والنفسي الذي تتحرك فيه الاستثمارات. فالمستثمر الناجح لم يعد فقط من يقرأ القوائم المالية بدقة، بل من يستطيع تفسير الإشارات المتعددة وفصل الضجيج عن الاتجاه الحقيقي.

خلاصة المشهد أن الأسواق تقف حالياً عند نقطة توازن دقيقة: ليست في حالة ضعف، لكنها أيضاً ليست محصنة ضد الصدمات، وبين هذين الحدين، سيبقى الأداء مرهوناً بسرعة تطور الأحداث، ومدى قدرة المستثمرين على التكيف مع بيئة يغلب عليها عدم اليقين، حيث تصبح المرونة والانضباط أهم من التوقعات الحاسمة.

في الوقت نفسه، لا يمكن إغفال أن جزءاً كبيراً من التفاؤل الحالي في الأسواق لا يزال قائماً، مدعوماً بعوامل هيكليّة مثل قوة قطاع التكنولوجيا، واستمرار الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وتحسن نسبي في أرباح الشركات الكبرى. هذه العوامل توفر «أرضية دعم» تحدّ من احتمالات التراجع الحاد، حتى في ظل ارتفاع مستوى الضبابية.

لكن في المقابل، فإن المخاطر لم تختف، بل أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً، إذ لم تعد تقتصر على المؤشرات الاقتصادية التقليدية، بل تشمل أيضاً عوامل جيوسياسية متغيرة، وسلوكيات استثمارية سريعة التأثير بالمعلومات والتدفقات الرقمية. وهذا ما يجعل ردود فعل الأسواق أحياناً مبالغاً فيها على المدى القصير، قبل أن تعود إلى التوازن استناداً إلى الأساسيات.

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بونج	223.38	230.24	222.50	+4.50	+2.06%	8.87M	17/04
مجموعة شيفرون	183.99	184.30	177.74	-4.16	-2.21%	15.72M	17/04
شركة كاتربيلر	794.65	801.77	776.00	+21.99	+2.85%	2.82M	17/04
مجموعة مايكروسوفت	422.79	431.58	420.69	+2.53	+0.60%	48.57M	17/04
شركة والت ديزني	106.29	106.33	104.69	+2.39	+2.30%	10.51M	17/04
شركة سيسكو سيمستز	86.25	86.38	84.60	+1.75	+2.07%	20.32M	17/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	925.95	929.19	912.22	+25.95	+2.88%	2.81M	17/04
حي بي مورغان تشيس وشركاه	310.29	314.90	310.09	+0.34	+0.11%	11.08M	17/04
شركة كوكا كولا	75.74	76.06	74.80	+0.56	+0.74%	15.03M	17/04
شركة ماكدونالدز	311.36	312.54	307.20	+4.40	+1.43%	3.23M	17/04
شركة ميرك اند كو	119.07	119.20	115.56	+3.61	+3.13%	16.19M	17/04
مجموعة 3 ام	154.55	156.38	151.91	+4.00	+2.66%	4.95M	17/04
أبل	270.23	272.30	266.72	+6.83	+2.59%	61.44M	17/04
شركة أمازون دوت كوم	250.56	256.18	250.11	+0.86	+0.34%	52.03M	17/04
شركة أمجين	355.30	356.69	349.42	+5.91	+1.69%	3.69M	17/04



تفاؤل حذر يقود شهية المخاطرة

تراجع النفط يمنح «ستوكس 600» الأوروبي قبلة الحياة

لقدرة العوامل الإيجابية على الصمود أمام الضغوط الخارجية. السؤال المحوري الذي يتردد في غرف التداول، من طوكيو إلى نيويورك، لم يعد فقط حول اتجاه الأسعار، بل حول طبيعة المرحلة نفسها: هل يمكن للزخم التكنولوجي، المدفوع بثورة الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، أن يواصل دفع الأسواق إلى الأمام رغم التعقيدات الجيوسياسية؟ أم أن هذه التوترات ستفرض سقفاً على هذا الصعود، وتعيد توجيه التدفقات نحو خيارات أكثر تحفظاً؟

هذا التساؤل يعكس تحولاً عميقاً في عقلية المستثمرين، حيث لم يعد التحليل يقتصر على المؤشرات الاقتصادية أو نتائج الشركات، بل أصبح يشمل قراءة أوسع للتوازنات العالمية، بدءاً من العلاقات بين القوى الكبرى، وصولاً إلى استقرار ممرات الطاقة وسلاسل الإمداد. المرحلة المقبلة تبدو حاسمة بكل المقاييس، ليس فقط لأنها ستحدد اتجاه الأسواق على المدى القصير، بل لأنها قد ترسم ملامح النظام الاقتصادي العالمي لسنوات قادمة. فنجاح القوى الكبرى في إدارة التوترات واحتواء الصراعات سيعزز الثقة ويعيد تدفقات الاستثمار إلى مساراتها الطبيعية، بينما قد يؤدي أي فشل في هذا السياق إلى موجة جديدة من التقلبات، وربما إعادة تسعير شاملة للأصول.

والمواد الخام الحساسة. 3. بيانات الوظائف والتضخم في أمريكا: التي ستحدد موعد أول خفض لأسعار الفائدة من قبل الفيدرالي، وهو المحرك الأكبر لسيولة الأسهم عالمياً.

إيمان بقدرة الاقتصاد العالمي على التماسك

تشير جميع المعطيات إلى أن الأسواق دخلت مرحلة يمكن وصفها بـ«التفاؤل الحذر»، وهي حالة مركبة تجمع بين الثقة المشروطة والقلق الكامن. فعودة المستثمرين إلى الأصول عالية المخاطر، مثل الأسهم وقطاعات النمو، تعكس إيماناً بقدرة الاقتصاد العالمي على التماسك، لكنها في الوقت ذاته ليست عودة مطلقة أو غير مشروطة، بل ترتبط بشكل مباشر بمدى نجاح المسارات السياسية في احتواء الأزمات الحالية.

هذه المفارقة تضع الأسواق في وضع دقيق، حيث يتحرك المستثمرون بخطوات محسوبة، يوازنون فيها بين الرغبة في اقتناص الفرص والخشية من انعكاس مفاجئ في المشهد. فالثقة موجودة، لكنها ليست عمياء، والتفاؤل حاضر، لكنه محاط بهوامش أمان واسعة. ومن هنا، يصبح سلوك السوق أقرب إلى «اختبار مستمر»

والاتصالات تعتمد بشكل كلي على استقرار هذه الإمدادات، وأي نقص بسيط قد يؤدي إلى قفزة جنونية في أسعار المنتجات النهائية، مما قد يعيد «غول التضخم» من الباب الخلفي.

توازن هش وتحليل المدى المتوسط

إن المشهد الحالي للأسواق العالمية يمكن وصفه بـ«التوازن الهش». فمن جهة، هناك رغبة عارمة في تصديق سيناريو السلام الذي سيفتح آفاقاً تجارية جديدة، ومن جهة أخرى، هناك واقع لوجستي مرير يتمثل في اختناقات الموانئ ونقص الكوادر الفنية. هذا التناقض يجعل الأسواق عرضة لتقلبات حادة؛ فأي تصريح سلبي من واشنطن أو طهران، أو فشل في «مسار باكستان» الدبلوماسي، قد يطيح بمكاسب أسابيع في ساعات قليلة.

في المدى المتوسط، ستظل الأسواق رهينة لثلاثة عوامل رئيسية: 1. نتائج الدبلوماسية: هل سنشهد اتفاقاً إطارياً ملموساً أم مجرد «تهدئة مؤقتة» لامتصاص الغضب الشعبي؟ 2. مرونة سلاسل التوريد: قدرة الشركات على بناء مخزونات استراتيجية من الغازات

بينما تظل المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد جاثمة على صدر الاقتصاد العالمي. وتتصاعد المخاوف من احتمال حدوث «تصحيح صيفي» حاد. تاريخياً، تتسم شهور الصيف بضعف السيولة، وإذا ما تزامنت هذه الفترة مع ظهور تداعيات حقيقية لنقص الإمدادات، فإن الأسواق قد تشهد موجة هبوط جماعية. العنصر الأكثر خطورة حالياً هو غاز «الهيليوم»، الذي يُعد حجر الزاوية في تصنيع الألياف الضوئية والكابلات والرقائق الدقيقة. أي اضطراب في توريد هذا الغاز قد يشل شركات يابانية عملاقة مثل «فوجيوكورا» و«فوروكاوا إلكتروك»، مما يؤدي إلى تعطل مشاريع البنية التحتية الرقمية حول العالم.

اختناقات الإمداد: التحدي اللوجستي الأكبر

تسلط المخاوف الحالية الضوء على عنصر حيوي في سلاسل الإنتاج، وهو غاز الهيليوم والمواد الخام النادرة. يشير المحللون إلى أن التفاؤل بالسلام في الشرق الأوسط قد يخفف الضغط عن «مضيق هرمز» و«باب المندب»، لكنه لا يحل المشكلة الهيكلية في نقص المواد الأولية. إن شركات التكنولوجيا الحيوية

دخلت الأسواق العالمية مرحلة جديدة وحساسة من التفاعل مع التطورات الجيوسياسية المتلاحقة، حيث أعادت التقارير الواردة بشأن إمكانية استئناف محادثات السلام بين إيران والولايات المتحدة تشكيل مزاج المستثمرين بشكل جذري. هذا التحول دفع الصناديق الاستثمارية الكبرى نحو زيادة الانكشاف على الأصول عالية المخاطر، وعلى رأسها الأسهم، في محاولة لاستباق أي انفراجة سياسية قد تعيد ترتيب أوراق الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، لم يأت هذا التفاؤل بمعزل عن المخاطر المحدقة، بل جاء مصحوباً بقدر واضح من التردد، في ظل استمرار القلق من اضطرابات سلاسل التوريد العالمية، واحتمالات انعكاسها على الأداء الاقتصادي خلال الأشهر المقبلة.

ثورة الرقائق وأشباه الموصلات: المحرك الحقيقي

في تفاصيل الأداء القطاعي، برزت شركات أشباه الموصلات كقائد حقيقي لحركة السوق. ارتفع سهم «طوكيو إلكتروك» بنسبة 3.46%، بينما سجل سهم «أدفانتست» صعوداً بنسبة 0.37%. لكن المفاجأة الكبرى كانت في سهم «كويكسيا هولدنجز» الذي قفز بنسبة 7.31%، مدفوعاً بتوقعات إيجابية بشأن قطاع الذاكرة والتخزين الذي يشهد طلباً غير مسبوق مع توسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

كما لفتت مجموعة «سوفت بنك» الأنظار بارتفاع سهمها بنسبة 8.53%، وهو ما يعكس ثقة المستثمرين في استراتيجية المجموعة الرامية لتحويلها إلى مركز عالمي للاستثمار في الذكاء الاصطناعي والرقائق المتقدمة. هذه التحركات تؤكد أن التكنولوجيا لم تعد مجرد قطاع عابر، بل أصبحت «الملاذ الآمن الجديد» للنمو في عالم يخشى الركود التقليدي.

فخ التفاؤل المفرط ومخاطر الصيف القادم

رغم هذه المكاسب، بدأ خبراء الاقتصاد ومديرو المحافظ الاستثمارية في إطلاق صافرات الإنذار. ثمة شعور متزايد بأن الأسواق قد تكون بالغت في تسعير الآثار الإيجابية لاتفاق سياسي لم يخرج للنور بعد. يحذر الخبراء من أن التأثيرات الفعلية لأي تهدئة سياسية لن تظهر في القوائم المالية للشركات قبل ربعين ماليين على الأقل،

الزخم الآسيوي وقوة قطاع التكنولوجيا

قادت الأسواق الآسيوية موجة الصعود العالمية، حيث أنهى مؤشر «نيكي» الياباني تعاملات الثلاثاء على ارتفاع بنسبة 0.89% ليصل إلى مستوى تاريخي عند 59349.17 نقطة. هذا الأداء القوي جاء مدفوعاً بطلب مكثف على أسهم شركات التكنولوجيا والرقائق الإلكترونية، وهي القطاعات الأكثر استفادة من حالة الهدوء الجيوسياسي المتوقعة. فقد راهن المستثمرون على أن أي تفاهات سياسية بين القوى الكبرى ستؤدي بالضرورة إلى انسيابية أكبر في حركة التجارة العالمية، مما يقلل من تكاليف الشحن والتأمين ويدعم هوامش أرباح الشركات العابرة للحدود. غير أن هذا الزخم لم يكن شمولياً بما يكفي لطمأننة الجميع؛ إذ أظهر مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً تبايناً لافتاً بتراجعه بنسبة 0.18% ليغلق عند 3770.38 نقطة. هذا الانقسام داخل البورصة الواحدة يشير إلى أن السيولة الذكية لا تزال حذرة، فهي تتدفق نحو القطاعات القادرة على النمو في بيئة تكنولوجية متسارعة، بينما تتجنب الأسهم التقليدية التي قد تظل تعاني من ضعف الاستهلاك المحلي أو ارتفاع تكاليف التمويل.



1 المحللون يحذرون من المبالغة في تسعير «السلام» قبل ظهور نتائج ملموسة على أرض الواقع

2 مخاوف من «صيف ساخن» وتصحيح سعري حاد نتيجة نقص غاز الهيليوم والمواد الأولية

3 حذر كامن في بورصة طوكيو مع تراجع الأسهم غير المرتبطة بالنمو التكنولوجي بنسبة 0.18%

4 آمال التهدئة بين واشنطن وطهران تعيد رسم خارطة التدفقات النقدية نحو الأصول الخطرة

5 مؤشر «نيكي» الياباني يخترق حاجز الـ 59 ألف نقطة بدفع من طفرة أسهم التكنولوجيا والرقائق

صفقات خلف الأبواب المغلقة

تجار السلع يدخلون لعبة السياسة الأميركية

1 **صراع أميركي صيني على المعادن الحيوية في أفريقيا**

2 **واشنطن تدخل السوق وتوجه صفقات الطاقة والمعادن**

3 **نهاية الحياد: شركات السلع تتحول إلى لاعب سياسي مؤثر**



«الجنوب العالمي» قد تبدأ في النظر لهذه الشركات بريبة، باعتبارها أذرعاً للاستثمار الاقتصادي الجديد، مما قد يدفعها للبحث عن بدائل محلية أو التحالف مع روسيا والصين.

استشراف المستقبل: نحو نظام تجاري ثنائي القطب

تتجه الأسواق العالمية نحو حالة من «الانفصال الكبير» (Great Decoupling). من المرجح أن نرى:

- كتلة الدولار: تقودها واشنطن، وتعتمد على عمالقة التجارة الغربيين، وتسيطر على الموارد في الأمريكتين وأجزاء من أفريقيا وأستراليا.
- كتلة اليوان/الروبل: تقودها بكين، وتعتمد على شركات مملوكة للدولة، وتسيطر على موارد في وسط آسيا وجنوب شرق آسيا.
- هذا الانقسام سيعيد رسم مسارات الشحن البحري، وتوزيع المصافي، ومراكز التخزين العالمية، ليصبح العالم أكثر انقساماً وأقل كفاءة اقتصادية.

حكومات الدول الناشئة لحماية استثمارات هذه الشركات من التأميم أو تغيير القوانين المحلية. ● الريادة في أسواق المستقبل: الحصول على الأولوية في مشاريع التحول الطاقوي التي تدعمها الحكومة الأمريكية.

المعضلة الأخلاقية والمهنية: فقدان الاستقلالية

تواجه شركات التجارة تحدياً يتمثل في صورتها الذهنية أمام العالم. هل هي مجرد أدوات في يد البيت الأبيض؟ ● المخاطر القانونية: التماهي الكامل مع سياسة إدارة معينة قد يجعل الشركة عرضة للملاحقة أو الانتقام في حال تغيرت الإدارة أو تبدلت موازين القوى الدولية. ● أزمة الثقة: الدول في

تعيين مسؤولين سابقين في الاستخبارات والخارجية الأمريكية في مجالس إدارات هذه الشركات، لضمان مواءمة استراتيجيات الشركة مع التوجهات الجيوسياسية لواشنطن.

الفرص الاستراتيجية لشركات التجارة

على الجانب الآخر، تجد الشركات في هذا التقارب فرصة ذهبية لتعظيم أرباحها وتقليل مخاطرها:

- الدعم المالي السري: الوصول إلى قروض ميسرة وضمانات حكومية بمليارات الدولارات لتمويل صفقات الاستحواذ الكبرى.
- الحصانة الدبلوماسية: قدرة الدولة الأمريكية على الضغط على

● توجيه الصفقات: تسعى واشنطن لتوجيه الشركات الكبرى نحو إبرام عقود طويلة الأمد تضمن حصصاً حصرية للولايات المتحدة وحلفائها، مما يمنع وصول المنافسين (تحديداً الصين) إلى هذه الموارد.

المعركة على المعادن الحيوية: أفريقيا كساحة صراع

تمثل القارة الأفريقية بؤرة التوتر الرئيسية في هذا التحول. لعقدين من الزمن، سيطرت بكين على مناجم النحاس والكوبالت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا عبر استثمارات ضخمة في البنية التحتية.

الاستجابة الأمريكية عبر شركات التجارة: ● تعمل واشنطن الآن على تمويل مشاريع لوجستية عملاقة، مثل «ممر لوبيتو»، بالتعاون مع شركات تجارة السلع. الهدف هو خلق مسار بديل لنقل المعادن من قلب أفريقيا إلى المحيط الأطلسي (نحو الغرب) بدلاً من المحيط الهندي (نحو الشرق).

هذا التعاون يمنح شركات التجارة غطاءً سياسياً وتمويلياً حكومياً، مقابل حرمان الصين من احتكار هذه الموارد الحساسة.

● إعادة هيكلة الاستثمارات: الانفصال عن بكين تحت ضغط القوانين الأمريكية مثل «قانون خفض التضخم» وضغوط وزارة الخزانة، بدأت شركات التجارة في مراجعة دفاترها: ● تقليص التعرض للصين: بدأت شركات عديدة في تقليل حصصها في مشاريع مشتركة مع كيانات صينية لتجنب العقوبات الثانوية. ● تغيير هيكل الحوكمة: تم

التسييس: صراع السيادة التكنولوجية: المعادن الحيوية (مثل الكوبالت والليثيوم) أصبحت «النفط الجديد»، وهي حجر الزاوية في صناعة الرقائق والسيارات الكهربائية.

● سلاح العقوبات: تحويل النظام المالي العالمي (السويقت والدولار) إلى أداة ضغط سياسي جعل من المستحيل على أي شركة كبرى البقاء محايدة دون المخاطرة بوجودها.

● عودة الدولة القومية: تراجع العولمة لصالح «الأمن الاقتصادي القومي»، حيث بدأت الحكومات تتدخل مباشرة لضمان أمنها الغذائي والطاقي.

واشنطن كلاعب محوري: استراتيجية «تأميم النفوذ التجاري»

لقد أدركت الولايات المتحدة، خاصة في ظل الإدارة الحالية والتوجهات التي يتبناها الرئيس دونالد ترمب، أن السيطرة على الأسواق العالمية لا تتم عبر التشريعات فقط، بل عبر التحالف المباشر مع «أمراء التجارة».

● الاجتماعات المغلقة: تعكس اللقاءات المتكررة بين مسؤولي البيت الأبيض والتنفيذيين لكبار شركات السلع تحولاً في العقيدة الأمريكية؛ حيث يتم التعامل مع هذه الشركات كـ «أصول استراتيجية» للدولة.

يشهد قطاع تجارة السلع العالمية تحولاً بنوياً لم يشهده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لعدة عقود، كانت شركات تجارة النفط والمعادن والحبوب تعمل كـ «كيانات عابرة للقوميات»، تفتخر بحيادها السياسي وقدرتها على سد الفجوات بين المنتجين والمستهلكين بغض النظر عن الأنظمة السياسية.

إلا أن هذا النموذج التقليدي تهاوى أمام واقع جديد تتداخل فيه المصالح الاقتصادية بالأمن القومي. لقد تحولت السلع الأساسية من مجرد «أصول تجارية» إلى «أدوات نفوذ استراتيجي»، مما دفع كبار الفاعلين في السوق إلى الخروج من الظل والاقتراب من دوائر صنع القرار في واشنطن، في مشهد يعيد رسم خريطة القوة العالمية.

انهيار عقيدة الحياد: سياق تاريخي ومحفزات التحول

لطالما اعتمد عمالقة مثل «ترافيجورا»، «غليتكور»، و«فيتول» على مبدأ «التجارة بلا حدود». كانت هذه الشركات قادرة على التعامل مع دول تخضع لعقوبات أو تعيش صراعات، معتبرة أن دورها يقتصر على ضمان تدفق الإمدادات وتحقيق الربح من فروق الأسعار. ● أسباب التحول نحو

الانخراط في اللعبة السياسية في واشنطن

إن قطاع تجارة السلع لم يعد «ملاذناً آمناً» للباحثين عن الربح بعيداً عن ضجيج السياسة. إن الانخراط في اللعبة السياسية في واشنطن هو استراتيجية بقاء، لكنه يحمل بذور عدم استقرار مستقبلي. يجب على الشركات والمستثمرين وصناع القرار إدراك أن مرحلة «السوق الحر للسلع» قد انتهت، وحلت محلها مرحلة «التجارة الموجهة استراتيجياً». إن النجاح في هذا العصر الجديد يتطلب مزيجاً نادراً من البراعة التجارية والحنكة الدبلوماسية. يبقى السؤال الجوهري: هل ستنجح هذه الشركات في الحفاظ على توازنها فوق جبل مشدود بين القوى العظمى، أم أنها ستصبح أولى ضحايا الصدام الجيوسياسي القادم؟



المخاطر الاقتصادية والهيكلية لتسييس الأسواق

رغم المكاسب الجيوسياسية، فإن هذا التحول يحمل في طياته مخاطر جسيمة على كفاءة السوق العالمي:

أولاً: تشوه الأسعار وضرب مبدأ المنافسة عندما تبني الصفقات على اعتبارات سياسية، يتوقف السعر عن كونه انعكاساً للعرض والطلب الحقيقي. هذا يؤدي إلى ظهور «سعرين» للسلعة الواحدة: سعر للموالين للغرب وسعر للموالين للشرق، مما يزيد من تكاليف الإنتاج العالمي.

ثانياً: تقويض الشفافية والحوكمة إن الارتباط الوثيق بين السلطة السياسية والشركات التجارية قد يعيدنا إلى حقبة «رأسمالية المحاسيب» على مستوى دولي، حيث تُمنح العقود بناءً على القرب من مراكز القرار في واشنطن، مما يضعف الرقابة والشفافية.

ثالثاً: سلاسل إمداد «هشة» بدلاً من سلاسل إمداد عالمية مرنة، نحن نتجه نحو «سلاسل إمداد مجزأة». في حالة وقوع أزمة سياسية، ستجد الدول نفسها محرومة من موارد أساسية نتيجة لانحياز الشركات التجارية التي تتعامل معها لكتلة سياسية معينة.

4 **لقاءات قياسية تربط كبار التجار بالبيت الأبيض**

5 **الشركات تعيد تموضعها بعيداً عن الصين تحت الضغط**

6 **تسييس الأسواق يرفع التقلبات ويهدد استقرار الأسعار**

7 **اختبار صعب بين النفوذ السياسي والحفاظ على الاستقلال**

فجوة الـ170 ألف دولار تعيد رسم خريطة التعليم

رواتب

المعلمين عالمياً



- 1 **لوكسمبورغ** تتصدر بأجور تتجاوز 170 ألف دولار سنوياً للمعلمين ذوي الخبرة
- 2 **ألمانيا وسويسرا** ضمن نادي الرواتب ذات الستة أرقام لكن بفارق واضح عن الصدارة
- 3 **رواتب البداية** في سلوفاكيا واليونان والبرازيل تقل عن 30 ألف دولار سنوياً
- 4 **هولندا تسجل** أحد أعلى مسارات النمو التدريجي في أجور المعلمين داخل أوروبا
- 5 **كندا ترفع** رواتب المعلمين من 50 ألفاً إلى أكثر من 87 ألف دولار مع الخبرة

كما أن هناك حاجة إلى سياسات مبتكرة، مثل ربط الأجور بالأداء، أو تقديم حوافز إضافية للتخصصات النادرة، أو تحسين توزيع المعلمين بين المناطق.

عالم لا يعرف الحياض

في نهاية هذا المشهد، يتضح أن التعليم لم يعد قطاعاً محايداً أو منفصلاً عن التنافس الجيوسياسي والاقتصادي العالمي. بل أصبح ساحة تنافس على العقول، حيث تسعى الدول إلى جذب أفضل الكفاءات وتطويرها، باعتبارها المصدر الأساسي للقوة في القرن الحادي والعشرين.

إن الفجوة في رواتب المعلمين ليست مجرد قضية اجتماعية أو مهنية، بل هي انعكاس مباشر لمعادلة القوة العالمية. فالدول التي تدفع أكثر، لا تشتري فقط خدمات تعليمية، بل تستثمر في مستقبلها الاقتصادي والسياسي.

وفي ظل هذه المعطيات، يصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: كيف يمكن للدول التي تعاني من ضعف الموارد أن تحافظ على جودة تعليمها، وأن تمنع تحول المعلمين إلى مجرد بيادق في لعبة اقتصادية عالمية لا ترحم؟

الإجابة لا تكمن في الأجور وحدها، بل في إعادة تعريف دور التعليم، وتبني رؤية شاملة تضع المعلم في قلب عملية التنمية، باعتباره ليس مجرد ناقل للمعرفة، بل صانعاً للمستقبل.

على جودة التعليم، حيث تميل الدول التي تدفع رواتب أعلى إلى جذب معلمين أكثر كفاءة، ما يؤدي إلى تحسين نتائج الطلاب، وتعزيز الابتكار، ورفع الإنتاجية على المدى الطويل.

اقتصاد التعليم

في جوهره، يعكس هذا التفاوت اختلافاً في "اقتصاد التعليم"، أي كيفية توزيع الموارد داخل النظام التعليمي، والعلاقة بين الاستثمار في التعليم والعائد الاقتصادي منه. فالدول التي تستثمر بشكل أكبر في المعلمين، من خلال الرواتب والتدريب والتطوير المهني، تحقق عادة نتائج أفضل في مؤشرات التعليم، مثل التحصيل الدراسي ومعدلات التخرج.

وفي المقابل، تواجه الدول التي تقلل من هذا الاستثمار صعوبات في تحسين جودة التعليم، ما ينعكس سلباً على قدرتها على النمو الاقتصادي.

نحو إعادة التوازن

تطرح هذه الفجوة تساؤلات جوهرية حول مستقبل مهنة التعليم، وكيف يمكن تحقيق توازن بين الأجور وجاذبية المهنة واستدامتها. فرفع الرواتب وحده قد لا يكون كافياً، بل يجب أن يترافق مع تحسين ظروف العمل، وتوفير فرص للتطوير المهني، وتعزيز مكانة المعلم في المجتمع.

الطرف الآخر من المعادلة

على الجانب المقابل، تكشف البيانات عن واقع أكثر صعوبة في دول مثل سلوفاكيا واليونان والبرازيل، حيث تقل الرواتب المبدئية عن 30 ألف دولار سنوياً، وتظل الأجور عند الحد الأقصى أدنى بكثير من متوسط دول المنظمة.

ولا تقتصر المشكلة على انخفاض الرواتب فقط، بل تمتد إلى ضعف النمو في الأجور مع مرور الوقت، ما يقلل من العوائد طويلة الأجل لمهنة التعليم، ويجعلها أقل جاذبية مقارنة بقطاعات أخرى.

ويؤدي هذا الواقع إلى سلسلة من التحديات الهيكلية، أبرزها نقص المعلمين، وارتفاع معدلات التسرب الوظيفي، وتراجع جودة التعليم. كما يخلق فجوة متزايدة بين الدول في مستوى رأس المال البشري، ما ينعكس على القدرة التنافسية للاقتصادات في المدى الطويل.

فجوة تتجاوز الأجور

لا تعكس الفجوة في الرواتب مجرد اختلاف في الأرقام، بل تعبر عن تباين عميق في كيفية تقييم المجتمعات لمهنة التعليم. ففي الدول ذات الأجور المرتفعة، يُنظر إلى المعلم كعنصر محوري في بناء الاقتصاد المعرفي، ويتمتع بمكانة اجتماعية ومهنية عالية. أما في الدول ذات الأجور المنخفضة، فغالباً ما يُنظر إلى التعليم كقطاع تقليدي لا يحظى بالأولوية في السياسات العامة.

كما ترتبط هذه الفجوة بعوامل أخرى، مثل حجم الإنفاق الحكومي على التعليم، ونسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى كفاءة إدارة الموارد داخل النظام التعليمي.

تأثيرات على سوق العمل

تؤثر هذه الفجوة بشكل مباشر على سوق العمل العالمي، حيث تسهم في خلق حركة هجرة للمعلمين من الدول ذات الأجور المنخفضة إلى الدول ذات الأجور المرتفعة. ورغم أن هذه الهجرة قد توفر فرصاً أفضل للمعلمين، فإنها تؤدي إلى استنزاف الكفاءات في الدول النامية، وتفاقم مشكلات النقص في المعلمين.

كما أن التفاوت في الرواتب ينعكس

التعليم كاستثمار طويل الأجل أو كعبء مالي قصير الأجل.

ميزان الخبرة والنمو التدريجي

في المقابل، تقدم دول مثل كندا وهولندا نموذجاً مختلفاً يعتمد على نمو تدريجي في الرواتب مع مرور الوقت. ففي كندا، تبدأ الرواتب عند نحو 50 ألف دولار سنوياً، لكنها ترتفع إلى أكثر من 87 ألف دولار مع اكتساب الخبرة، ما يمثل أحد أعلى معدلات النمو في الأجور ضمن دول المنظمة.

ويعكس هذا النموذج فلسفة تقوم على تحفيز الاستمرارية المهنية، حيث يتم مكافأة المعلمين على البقاء في المهنة وتطوير مهاراتهم، بدلاً من تقديم رواتب مرتفعة منذ البداية. كما يسهم هذا النهج في تقليل معدلات التسرب الوظيفي، وتعزيز الاستقرار داخل النظام التعليمي.

أما في هولندا، فتُظهر البيانات مساراً مشابهاً، حيث ترتفع الرواتب بشكل ملحوظ مع الزمن، ما يجعل المهنة أكثر جاذبية على المدى الطويل، رغم أن البداية قد لا تكون مغرية مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

لكن هذا النموذج لا يخلو من التحديات، إذ قد يواجه صعوبة في جذب الشباب في المراحل المبكرة من حياتهم المهنية، خاصة في ظل منافسة قطاعات أخرى تقدم رواتب أعلى منذ البداية، مثل التكنولوجيا والتمويل.

تكشف مقارنة حديثة لرواتب المعلمين حول العالم عن فجوة عميقة ومتسعة في الأجور بين الدول، بما يعكس تحولات أعمق في موقع التعليم داخل الاقتصاد العالمي، ودوره في تشكيل رأس المال البشري، وقدرته على المنافسة في عصر قائم على المعرفة. ففي حين تحولت مهنة التعليم في بعض الاقتصادات المتقدمة إلى مسار مهني عالي الدخل قادر على جذب أفضل الكفاءات والاحتفاظ بها، لا تزال هذه المهنة في دول أخرى تعاني من ضعف العائد المالي، ما ينعكس مباشرة على جودة المخرجات التعليمية واستدامة النظام التعليمي نفسه.

ويستند هذا التحليل إلى بيانات مقارنة للرواتب القانونية لمعلمي المرحلة الثانوية العليا في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، محسوبة بدولارات عام 2022 ومعدلة وفق تعادل القوة الشرائية، وذلك بالاعتماد على تقرير Education at a Glance 2025، الذي يُعد من أبرز المراجع الدولية في قياس أداء الأنظمة التعليمية ومؤشرات الإنفاق والموارد البشرية في التعليم.

وتظهر الأرقام أن الفجوة في الرواتب لا تقتصر على اختلافات بسيطة بين الدول، بل تمتد إلى مستويات هيكلية عميقة، حيث تتجاوز أعلى الرواتب بأكثر من الضعف متوسط الحد الأقصى للأجور داخل دول المنظمة، والبالغ نحو 76 ألف دولار سنوياً. هذه الفجوة ليست مجرد مؤشر مالي، بل تعكس اختلافاً في الأولويات الاقتصادية، ونظرة الدول إلى

هيمنة استثنائية

تتصدر لوكسمبورغ قائمة الدول الأعلى أجراً للمعلمين بفارق كبير عن أقرب منافسيها، في نموذج يكاد يكون استثنائياً على المستوى العالمي. إذ تقترب رواتب المعلمين الجدد من 100 ألف دولار سنوياً، فيما تتجاوز رواتب ذوي الخبرة 170 ألف دولار، ما يضع المهنة في مصاف الوظائف ذات الدخل المرتفع، ويمنحها جاذبية استثنائية في سوق العمل.

ويعكس هذا المستوى من الأجور فلسفة واضحة تقوم على اعتبار التعليم ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، وليس مجرد خدمة عامة. كما يشير إلى قدرة الدولة على توفير موارد مالية كبيرة—المدعومة بقطاع مالي قوي واقتصاد صغير عالي الإنتاجية—في تعزيز جودة رأس المال البشري.

لكن هذه الهيمنة تطرح أيضاً إشكالية إحصائية، إذ تسهم الحالات الاستثنائية مثل لوكسمبورغ في رفع المتوسطات العامة داخل دول المنظمة، ما قد يعطي انطباعاً مبالغاً عن مستويات الأجور في بقية الدول.

أوروبا بين القمة والوسط

تأتي دول مثل ألمانيا وسويسرا ضمن قائمة الدول التي تقدم رواتب مرتفعة للمعلمين، حيث تصل الأجور القصوى إلى مستويات من فئة الستة أرقام. إلا أن هذه الدول، رغم تقدمها، تظل بعيدة نسبياً عن مستويات لوكسمبورغ، ما يعكس وجود فجوة حتى داخل الاقتصادات المتقدمة نفسها.

في هذه الدول، يرتبط مستوى الأجور بعوامل متعددة، منها قوة النقابات المهنية، وهيكل الرواتب الحكومي، ومستوى تكاليف المعيشة، إضافة إلى مكانة المعلم الاجتماعية. كما أن الأنظمة التعليمية فيها غالباً ما تعتمد على مسارات مهنية واضحة، تتدرج فيها الرواتب وفق سنوات الخدمة والتأهيل العلمي.

ورغم ارتفاع الأجور، تواجه بعض هذه الدول تحديات في استقطاب المعلمين، خاصة في التخصصات العلمية والتقنية، ما يشير إلى أن الأجر المرتفع وحده لا يكفي دائماً لضمان توازن العرض والطلب في سوق العمل التعليمي.

رهانات السلام تضغط والأسواق على صفيح ساخن

النفط يتراجع رغم مخاطر الإمدادات

هبوط الأسعار مع ترقب استئناف محادثات واشنطن وطهران

توقعات بتمديد الهدنة تكبح صعود النفط رغم الضبابية

تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات الثلاثاء، في تحول لافت عن موجة الصعود القوية التي شهدتها الأسواق في الجلسة السابقة، حيث بدأت رهانات المستثمرين تتحول من سيناريو التصعيد إلى احتمالات التهدئة السياسية بين الولايات المتحدة وإيران. هذا التغير في المزاج العام يعكس حساسية سوق الطاقة لأي إشارات دبلوماسية، حتى وإن كانت غير مؤكدة بالكامل.

فقد انخفضت العقود الآجلة لخام برنت بنحو 95 سنتاً، أو ما يعادل 1%، لتصل إلى 94.53 دولاراً للبرميل، فيما تراجعت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم مايو بمقدار 1.54 دولار، أو 1.72%، إلى 88.07 دولار. كما انخفضت العقود الأكثر نشاطاً تسليم يونيو بنحو 1.09 دولار إلى 86.37 دولار، في إشارة إلى أن الضغوط لم تقتصر على الأجل القصير، بل امتدت إلى توقعات السوق المستقبلية.

تقلبات حادة

هذا التراجع يأتي بعد قفزة حادة في الأسعار خلال جلسة الاثنين، حيث ارتفع خام برنت بنسبة 5.6%، وصعد خام غرب تكساس الوسيط بنحو 6.9%، مدفوعين بإغلاق إيران لمضيق هرمز مجدداً، وهو أحد أهم شرايين نقل النفط في العالم. إغلاق المضيق، ولو بشكل مؤقت، أعاد إلى الواجهة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالإمدادات، حيث يمر عبره نحو خمس تجارة

النفط والغاز الطبيعي المسال عالمياً. كما زاد من حدة التوتر احتجاج الولايات المتحدة سفينة شحن إيرانية، في خطوة اعتُبرت تصعيداً إضافياً في المواجهة.

سيناريوهات متباينة

الأسواق حالياً تقف أمام سيناريوهين متضادين. الأول يتمثل في نجاح المحادثات، ما قد يؤدي إلى استقرار الأسعار أو تراجعها مع تحسن الإمدادات. أما السيناريو الثاني، فيرتبط بفشل المفاوضات أو تصاعد التوترات، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير.

وبحسب تقديرات «سي تي»، فإن استمرار الاضطرابات في مضيق هرمز لمدة شهر إضافي قد يؤدي إلى خسارة نحو 1.3 مليار برميل من الإمدادات، مع احتمال اقتراب الأسعار من 110 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من 2026.

خسائر الإمدادات

في سياق متصل، حذر راسل هاردي، رئيس شركة «فيتول»، أكبر شركة لتجارة النفط في العالم، من أن الحرب بين الولايات المتحدة وإيران تسببت بالفعل في خسارة تتراوح بين 600 و700 مليون برميل من الإمدادات العالمية. وأشار إلى أن هذه الخسائر قد ترتفع إلى ما لا يقل عن مليار برميل مع استمرار تأثيرات الصراع، وهو ما يعكس حجم الضغوط التي يتعرض

لها سوق الطاقة العالمي، خاصة في ظل تعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز.

الطلب تحت الضغط

في المقابل، بدأت آثار ارتفاع الأسعار تظهر على جانب الطلب، حيث أشار محللو «سوسيتيه جنرال» إلى أن ارتفاع النفط نتيجة إغلاق المضيق أدى إلى تراجع الطلب بنحو 3% حتى الآن. هذا الانخفاض يعكس حساسية المستهلك لأسعار الطاقة، خاصة في الاقتصادات الكبرى، حيث يؤدي ارتفاع التكاليف إلى تقليص النشاط الصناعي والاستهلاك، ما يخلق نوعاً من التوازن الطبيعي في السوق.

المخزونات الاستراتيجية

في محاولة لاحتواء صدمات الأسعار، لجأت الدول الكبرى إلى استخدام مخزونها الاستراتيجية. فقد أعلنت وكالة الطاقة الدولية عن سحب 400 مليون برميل من الاحتياطيات، في خطوة غير مسبوقة تهدف إلى تهدئة الأسواق.

كما تخطط الولايات المتحدة لسحب 172 مليون برميل إضافية من احتياطياتها، في إطار جهود أوسع للحد من ارتفاع الأسعار، خاصة في ظل الضغوط التضخمية التي تواجهها الاقتصادات العالمية.

خريطة المخزونات

تشير البيانات إلى أن المخزون

الاستراتيجي العالمي من النفط بلغ نحو 2.5 مليار برميل بنهاية 2025، مع تصدر الصين والولايات المتحدة واليابان قائمة أكبر الدول المالكة للاحتياطيات. وتبرز الصين بشكل خاص، حيث رفعت مخزونهاها إلى نحو 1.4 مليار برميل، مع استمرارها في تعزيز احتياطياتها قبل اندلاع الأزمة، ما يمنحها هامشاً أكبر للتعامل مع تقلبات السوق.

أما الولايات المتحدة، فتمتلك نحو 413 مليون برميل في احتياطياتها الاستراتيجية، إضافة إلى أكثر من 400 مليون برميل من المخزونات التجارية، في حين تمتلك اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا احتياطيات كبيرة تدعم استقرار الإمدادات.

سلاسل الإمداد

الأزمة الحالية لا تقتصر على الأسعار فقط، بل تمتد إلى سلاسل الإمداد، حيث أدى تعطل الملاحة في مضيق هرمز إلى إبطاء تدفقات النفط والغاز، وزيادة تكاليف النقل والتأمين.

هذا الوضع يضع ضغوطاً إضافية على الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل استمرار آثار الحرب الروسية الأوكرانية، التي أثرت بالفعل على إمدادات الغاز إلى أوروبا.

حجم الاضطراب غير المسبوق

يرى محللون بارزون في قطاع الطاقة أن أسعار النفط لا تعكس بشكل كامل حجم الاضطراب غير المسبوق في الإمدادات، مع استمرار إغلاق مضيق

أزمة ممتدة

في تقييم أكثر تشاؤماً، حذر فاتح بيرول، مدير وكالة الطاقة الدولية، من أن العالم يواجه «أكبر أزمة طاقة في تاريخه»، مشيراً إلى أن الأزمة الحالية تجمع بين صدمات النفط والغاز في آن واحد. وأوضح أن التقلبات في أسواق الطاقة قد تستمر لمدة تصل إلى عامين، حتى في حال تحسن الأوضاع الجيوسياسية، ما يعكس عمق الأزمة وتعقيداتها.

450 مليون برميل من المنتجات النفطية المكررة مثل البنزين، وذلك في حال إعادة فتح جزئي للمضيق بنسبة 50% خلال الشهر المقبل.

توازن هش

في المحصلة، يعكس تراجع النفط الحالي حالة من التوازن الهش بين عاملين رئيسيين: المخاطر الجيوسياسية التي تدعم الأسعار، وتوقعات التهدئة التي تضغط عليها.

فبالأسواق لم تحسم اتجاهها بعد، لكنها تتحرك ضمن نطاقات متقلبة، مدفوعة بالأخبار والتوقعات، في انتظار وضوح الصورة السياسية.

في النهاية، يمكن القول إن سوق النفط يعيش واحدة من أكثر مراحلها تعقيداً، حيث تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية بشكل غير مسبوق.

وبين رهانات السلام ومخاطر التصعيد، يبقى الاتجاه النهائي مرهوناً بنتائج المفاوضات، التي قد تحدد ليس فقط أسعار النفط، بل مسار الاقتصاد العالمي بأكمله خلال الفترة المقبلة.

رهانات التهدئة

رغم هذه التطورات، عاد التركيز سريعاً إلى المسار الدبلوماسي، حيث يراهن المستثمرون على إمكانية استئناف المحادثات بين واشنطن وطهران خلال الأسبوع الجاري، مع توقعات بتمديد وقف إطلاق النار أو التوصل إلى تفاهات أولية. هذه التوقعات كانت كافية لتقليص المكاسب التي حققها النفط، إذ يرى المتعاملون أن أي تقدم في المفاوضات قد يؤدي إلى تخفيف القيود على الإمدادات، وعودة جزء من النفط الإيراني إلى الأسواق، ما يخفف الضغوط السريعة.

وأشار محللون في «سي تي» إلى أنهم يميلون إلى سيناريو توقيع مذكرة تفاهات أو تمديد الهدنة، وهو ما قد يشكل خطوة أولى نحو اتفاق أوسع، لكنه في الوقت ذاته لا يلغي احتمالات التصعيد في حال تعثرت المفاوضات.



السحب من الاحتياطيات الاستراتيجية أداة لاحتواء الصدمة

خسائر الإمدادات قد تتجاوز مليار برميل عالمياً

سيناريو التعثر قد يدفع الأسعار نحو 110 دولارات

إغلاق مضيق هرمز سابقاً أعاد تسعير المخاطر بقوة

نزولاً وسط «تسونامي» الدولار وتعثر دبلوماسية «مسار باكستان»

الذهب يكسر حاجز الـ 4800 دولار

1 المعدن الأصفر يهبط 0.7% ليتداول عند 4785 دولار مع سيطرة «الدببة» على المعاملات الفورية



العالمي في حالة «ركود تضخمي» (Stagflation) تجبر البنوك المركزية على خفض الفائدة رغم أنف التضخم، حينها سينفجر الذهب صعوداً ليتجاوز حاجز الـ 5000 دولار للأوقية بسهولة، مدفوعاً بطلب هائل من البنوك المركزية والمستثمرين على حد سواء.

التحليل الفني والمدى الطويل

من الناحية الفنية، يواجه الذهب حالياً مستويات مقاومة شرسة. المؤشرات تشير إلى وجود حالة من «التشبع الشرائي» على المدى المتوسط، مما يستوجب تصحيحاً سريعاً قبل أي انطلاقة جديدة. ومع ذلك، يظل الطلب المادي من البنوك المركزية (خاصة في الصين والهند) صمام أمان يمنع الأسعار من الانهيار الكامل، حيث تعتبر هذه البنوك الذهب جزءاً أساسياً من استراتيجية تنويع الاحتياطيات بعيداً عن العملات الورقية.

الذهب كمرآة للعالم

في المحصلة، يعكس تراجع الذهب الحالي حالة من التوازن المؤقت والهش بين قوة الدولار وتراجع المخاطر الجيوسياسية من جهة، واستمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي من جهة أخرى. الأسواق لم تحسم اتجاهها النهائي بعد، لكنها تميل إلى التحرك بحذر في انتظار وضوح الصورة في باكستان (مقر المفاوضات) وفي واشنطن (مقر القرار النقدي).

سيظل الذهب الأداة الأكثر حساسية لقياس درجة حرارة العالم؛ فهو يرتفع مع «حمى» النزاعات وينخفض مع «برودة» السلام الزائف. بالنسبة للمستثمر الذكي، تظل هذه التراجعات فرصة لبناء مراكز استراتيجية طويلة الأمد، بعيداً عن تقلبات اليوم الواحد، فالتاريخ أثبت دائماً أن الذهب هو الصامد الوحيد عندما تنهار الأنظمة المالية.



يقدم استقراراً أكثر مما يقدم نمواً. هذا السلوك السيكولوجي يزيد من حدة التقلبات؛ فمجرد صدور تقرير إيجابي عن الوظائف أو التضخم، نرى عمليات بيع جماعية للذهب لجني الأرباح واستثمارها في قطاعات التكنولوجيا أو الذكاء الاصطناعي التي تعد بعوائد خيالية.

السلام يضغط والتصعيد يدعم الأسعار

نحن الآن أمام مفترق طرق تقني وأساسي لسعر الذهب، حيث يمكن رسم خارطة المستقبل عبر سيناريوهين لا ثالث لهما:

السيناريو الهبوطي (دبلوماسية ناجحة): إذا أثمرت المفاوضات السياسية عن اتفاقيات ملموسة، واستمر الاقتصاد الأمريكي في إظهار القوة التي تمنع خفض الفائدة، فقد نرى الذهب يكسر مستويات دعم حاسمة هبوطاً نحو مناطق لم يشهدها منذ شهور. في هذا السيناريو، يسيطر الدولار ويهجر المستثمرون الذهب بحثاً عن العائد في الأسهم والسندات.

السيناريو السعودي (عودة التوترات): إذا فشلت الجهود الدبلوماسية وعادت لغة التصعيد العسكري، أو إذا دخل الاقتصاد

وثابتاً في بيئة تتسم بارتفاع تكلفة الائتمان. طالما بقيت البنوك المركزية، وعلى رأسها الفيدرالي، متمسكة بمعدلات فائدة مرتفعة لمحاربة التضخم الجامح، سيبقى الذهب مكبلاً، ولن يجد المساحة الكافية للانطلاق نحو قمم تاريخية جديدة إلا إذا بدأت دورة التيسير النقدي (Quantitative Easing) وخفض الفائدة.

المستثمرون بين التحوط والبحث عن العائد

يعيش المستثمر المعاصر حالة من «التشتت المالي»؛ فهو يخشى من التقلبات المفاجئة ويريد التحوط بالذهب، لكنه في الوقت ذاته لا يريد تفويت فرص الربح السريع في الأسواق النشطة. هذا التذبذب في السلوك الاستثماري أدى إلى زيادة «الضوضاء» في تحركات الذهب اليومية، وجعل التحليل الفني للمعدن أكثر تعقيداً.

نلاحظ أن الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) المدعومة بالذهب شهدت تدفقات خارجة مؤخراً، مما يشير إلى أن المستثمرين الأفراد بدأوا يفقدون صبرهم تجاه المعدن النفيس. إنهم يبحثون عن العائد الفوري، والذهب في حالته الحالية

هذا السيناريو، يفقد الذهب وظيفته الأساسية كـ «مخزن للقيمة» ضد تآكل القدرة الشرائية.

على العكس من ذلك، أي تعثر في الإمدادات النفطية سيؤدي إلى اشتعال أسعار الطاقة، وهو ما يترجم فوراً إلى ضغوط تضخمية تجبر المستثمرين مراقبي سوق الذهب يضعون شاشات أسعار «خام برنت» بجانب شاشات «الذهب»، مدركين أن أي انخفاض في برميل النفط هو بالضرورة مسمار جديد في نعش الارتقاعات الذهب الحالية، والعكس صحيح.

الفائدة المرتفعة تقلص جاذبية الذهب

في عالم التمويل، الذهب هو «الأصل الذي لا ينمو» (Zero-Yield Asset)، فهو لا يدفع توزيعات أرباح ولا كوبونات فائدة. عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة، تكون تكلفة الفرصة البديلة لامتلاك الذهب ضئيلة. أما في البيئة الحالية، حيث تمنح سندات الخزنة الأمريكية عوائد مغرية، فإن الاحتفاظ بسبائك الذهب يصبح «مكلفاً» من الناحية الحسابية.

هذا التنافس بين الذهب والسندات يصب حالياً في مصلحة السندات. المستثمر الكبير يفضل عائداً مضموناً

الأمريكية تسحب البساط من تحت قدمي المعدن، حيث يفضل المستثمرون المؤسسيون حالياً الاحتفاظ بالدولار كأصل سيادي يوفر الأمان والسيولة والنمو في آن واحد، مما يضع ضغطاً هبوطياً مستمراً على الأسعار.

رسم توقعات الملاذات الأمنة

تعد الجيوسياسية المحرك الأول لـ «علاوة المخاطر» في أسعار الذهب. ومع تسرب أخبار عن احتمالية عقد مفاوضات دبلوماسية بين واشنطن وطهران في باكستان، سارعت الأسواق لتقليص هذه العلاوة. الذهب يزدهر في أوقات الحروب والانساد السياسي، ومع ظهور بصيص أمل في انفراجة دبلوماسية، تراجعت العقود الآجلة تسليم يونيو لتستقر حول 4805 دولار.

المحللون يراقبون هذا المسار بحذر؛ فالمفاوضات تعني استقراراً نسبياً في أهم منطقة لإنتاج الطاقة في العالم، مما يقلل من احتمالية حدوث صدمات مفاجئة في سلاسل التوريد. إن مجرد الحديث عن «طاولة مفاوضات» كان كفيلاً بتهديد الذعر في الأسواق، مما دفع الذهب للتخلي عن مكاسبه التي حققها خلال فترة التصعيد السابقة. الاستثمار في الذهب في هذه اللحظة يشبه الرهان على فشل الدبلوماسية، وهو رهان محفوف بالمخاطر في ظل الرغبة الدولية الجماعية في التهدئة وتجنب صراع واسع النطاق.

ارتباط وثيق بين النفط والتضخم

يعتبر الذهب تاريخياً وسيلة التحوط التقليدية ضد التضخم، والنقطة هو المحرك الرئيسي لهذا التضخم عبر تكاليف الطاقة. اليوم، نعيش في معادلة مترابطة ومعقدة: إذا نجحت الدبلوماسية وتراجعت أسعار النفط، فإن تكلفة الإنتاج والنقل عالمياً ستتناقص، مما يؤدي إلى هبوط معدلات التضخم. في

شهدت الأسواق المالية العالمية في الآونة الأخيرة تحولاً دراماتيكياً في مزاج المستثمرين، حيث انتقل التركيز من «التحوط الدفاعي» إلى «المخاطرة المحسوبة». هذا التحول انعكس بشكل مباشر وقاس على أسعار المعدن الأصفر، الذي تراجع في التعاملات الفورية بنسبة 0.7% ليصل إلى مستويات 4785.99 دولار للأوقية.

إن تحسن شهية المخاطرة (Risk-on Sentiment) لا يأتي من فراغ؛ بل هو نتيجة لتضافر بيانات اقتصادية قوية من الولايات المتحدة وأوروبا، مما أعطى انطباعاً بأن الركود العالمي ليس وشيكاً كما كان يُشاع. عندما يشعر المستثمرون بالأمان النسبي، يميلون إلى تسهيل حياتهم من الذهب الذي لا يدر عائداً جازياً لضخ السيولة في أسواق الأسهم، وعقود الفائدة، والأصول عالية المخاطر. هذا التراجع الذي شهده الذهب، وصولاً إلى أدنى مستوياته منذ منتصف أبريل، يؤكد أن بريق المعدن يخبو مؤقتاً عندما تضاء أنوار التفاؤل الاقتصادي في بورصات نيويورك ولندن.

صعود الدولار يرفع تكلفة الذهب

لا يمكن قراءة مشهد الذهب دون النظر في مرآة الدولار الأمريكي (الذي يلعب بالجرين باك). فالعلاقة العكسية التاريخية بينهما عادت لتفرض سيطرتها بقوة. مع استمرار الفيدرالي الأمريكي في إرسال إشارات توحي بـ «التشدد المستدام»، قفز مؤشر الدولار إلى مستويات قياسية، مما جعل الذهب المقوم بالدولار عبئاً مالياً على حائزي العملات الأخرى مثل اليورو، الين، والجنيه الإسترليني.

ارتفاع الدولار يعني ببساطة أن المشتري في بكين أو دبي أو لندن يحتاج لدفع المزيد من عملته المحلية للحصول على أوقية ذهب واحدة، مما يؤدي آلياً إلى انكماش الطلب العالمي. وبما أن الذهب يُنظر إليه كبديل للعملات الورقية، فإن قوة العملة

2 تراجع العقود الأمريكية الآجلة إلى 4805 دولاراً يعكس تشاؤم المستثمرين من المسار القادم

3 المحللون يراقبون حاجز 4784 دولاراً كخط دفاع أخير قبل الدخول في نفق هبوطي طويل

4 ناصف ساويرس يفقد 500 مليون دولار لتراجع القيمة السوقية لـ OCI

البيتكوين تحافظ على هيمنة تقارب 60% رغم التوترات

العملات المشفرة تترقب نهاية الهدنة

1 تباين أداء العملات الكبرى يعكس انقسام توجهات المستثمرين

2 اقتراب لحظة الحسم السياسي يرفع حساسية التداولات

ارتفعت غالبية العملات المشفرة خلال تعاملات الثلاثاء، في تحرك يعكس حالة دقيقة من التوازن بين التفاؤل الحذر والمتزايد. فالمستثمرون يتابعون عن كثب تطورات المشهد السياسي المرتبط بالهدنة بين الولايات المتحدة وإيران، والتي تقترب من نهايتها، ما يجعل الأسواق أمام مفترق طرق حاسم. هذه البيئة المشحونة تدفع المتعاملين إلى اتخاذ قرارات محسوبة، حيث لا يزال الاتجاه العام غير واضح، رغم تسجيل بعض المكاسب المحدودة.

فقد صعدت البيتكوين بنسبة 0.35% لتصل إلى 76545.81 دولاراً، في وقت حافظت فيه على هيمنتها الكبيرة على السوق بنسبة 59.7% من إجمالي القيمة السوقية. هذا الارتفاع، رغم محدوديته، يعكس ثقة نسبية في العملة الأكبر، لكنه في الوقت ذاته يشير إلى غياب الزخم القوي، حيث يفضل المستثمرون الانتظار بدلاً من الدخول بقوة في السوق.

تباين الأداء

في المقابل، يظهر التباين في أداء العملات الأخرى اختلافاً في طبيعة كل أصل. فقد تراجعت الإيثريوم بنسبة طفيفة، ما يعكس تأثرها بعوامل مختلفة، مثل نشاط التطبيقات اللامركزية أو توقعات التطويرات التقنية. أما الريبل، فقد سجلت مكاسب ملحوظة، وهو ما قد يعود إلى عوامل مضاربية

توازن السوق

التحركات الحالية في سوق العملات المشفرة توحى بأن السوق يعيش حالة «توازن هش»، حيث تتقابل قوى متعارضة. فمن جهة، هناك تفاؤل بإمكانية استمرار الهدنة السياسية، ومن جهة أخرى، هناك قلق من احتمالات التصعيد مع اقتراب نهاية الهدنة.

هذا التوازن يظهر بوضوح في حجم التداولات، التي تميل إلى الانخفاض النسبي مقارنة بفترات الزخم، ما يعكس تردد المستثمرين في اتخاذ قرارات كبيرة. كما أن التحركات السريعة المحدودة تشير إلى أن السوق ينتظر محفزاً واضحاً، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، لتحديد الاتجاه المقبل.

هيمنة البيتكوين

استمرار هيمنة البيتكوين عند مستويات قريبة من 60% يعكس تحولاً مهماً في بنية السوق. فبعد سنوات من التوسع في العملات البديلة، يبدو أن المستثمرين يعودون إلى التركيز على الأصول الأكثر استقراراً نسبياً داخل هذا القطاع. هذا التوجه يعكس رغبة في تقليل المخاطر، خاصة في أوقات عدم اليقين،

4 صعود حذر للبيتكوين وسط ترقب نهاية الهدنة

إلى اتفاق، قد نشهد تحسناً في شهية المخاطرة، ما يدعم ارتفاع العملات الرقمية. أما في حال التصعيد، فقد تترجع الأسعار، خاصة إذا اتجه المستثمرون إلى الأصول الأكثر أماناً.

العامل الجيوسياسي

التطورات الجيوسياسية تلعب دوراً متزايد الأهمية في تحديد اتجاه العملات المشفرة، وهو أمر لم يكن بهذا الوضوح في السنوات الماضية. فمع دخول المستثمرين المؤسسيين، أصبحت هذه الأصول أكثر ارتباطاً بالعوامل الكلية، مثل التوترات السياسية وأسعار الطاقة. في حال تمديد الهدنة أو التوصل

3 هيمنة البيتكوين تعزز دورها كأصل مرجعي في السوق

المتاحة في الأسواق، ما يحّد من قدرة المستثمرين على الدخول بقوة في الأصول عالية المخاطر. هذا العامل يفسر جزئياً ضعف الزخم الحالي، رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية.

سلوك المستثمرين

سوق العملات المشفرة لا يزال يتأثر بشكل كبير بالعوامل السلوكية، حيث يلعب الخوف والطمع دوراً رئيسياً في تحركات الأسعار. في أوقات الغموض، يميل المستثمرون إلى تقليص المخاطر،

ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار أو استقرارها. أما في حال ظهور أخبار إيجابية، فقد نشهد ارتفاعات سريعة نتيجة دخول مضاربين يبحثون عن أرباح قصيرة الأجل. هذا السلوك يساهم في زيادة التقلبات، ويجعل السوق أكثر حساسية للأخبار.

ارتباط الأسواق

من أبرز التحولات في المرحلة الحالية هو تزايد الترابط بين سوق العملات المشفرة وبقية الأسواق المالية. فلم تعد هذه الأصول تتحرك بمعزل عن الأسهم أو السلع، بل أصبحت جزءاً من منظومة مالية متكاملة.

هذا الترابط يعني أن أي تطور في الاقتصاد العالمي، مثل تغير أسعار الفائدة أو حدوث أزمة سياسية، يمكن أن ينعكس مباشرة على سوق العملات الرقمية. كما أن هذا الاندماج يزيد من تعقيد تحليل السوق، حيث يتطلب فهماً أوسع للعوامل المؤثرة.

سيناريوهات محتملة

خلال الفترة المقبلة، تبقى الأسواق أمام سيناريوهين رئيسيين. الأول، يتمثل في نجاح الجهود الدبلوماسية، ما قد يؤدي إلى استقرار الأسواق وارتفاع العملات المشفرة، خاصة مع تحسن شهية المخاطرة. أما السيناريو الثاني، فيتعلق بفشل الهدنة أو تصاعد التوترات، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى تقليص مراكزهم، ويؤدي إلى تراجع الأسعار. وفي كلتا الحالتين، ستظل التقلبات سمة أساسية في هذا السوق.

حالة دقيقة من التوازن بين التفاؤل والحذر

في المحصلة، تعكس تحركات

العملات المشفرة الحالية حالة دقيقة من التوازن بين التفاؤل والحذر، حيث تتقاطع رهانات المستثمرين على استمرار الزخم السعودي مع مخاوف حقيقية من تقلبات مفاجئة قد تعيد رسم الاتجاه العام في أي لحظة. فالسوق لم تحسم مسارها بعد، إذ لا تزال تتحرك ضمن نطاقات ضيقة نسبياً،

تتبع حالة ترقب جماعي لما ستؤول إليه التطورات الاقتصادية والجيوسياسية، إلى جانب قرارات البنوك المركزية والتشريعات التنظيمية التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل بيئة الاستثمار. وتبدو المرحلة المقبلة حاسمة بكل المقاييس، خصوصاً مع اقتراب نهاية الهدنة الجيوسياسية، حيث يمكن لأي تطور مفاجئ سواء كان إيجابياً عبر انفراجة سياسية، أو سلبياً من خلال تصعيد جديد أن يدفع الأسواق إلى تحركات حادة وسريعة، وفي هذا السياق، تزداد حساسية العملات المشفرة للأخبار والتدفقات المالية، نظراً لطبيعتها عالية المخاطر واعتمادها الكبير على معنويات المستثمرين أكثر من الأساسيات التقليدية.

من جهة أخرى، يبرز عامل السيولة كأحد المحددات الرئيسية لمسار السوق، إذ إن استمرار تدفق رؤوس الأموال، سواء من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، قد يدعم موجات صعود جديدة، بينما قد يؤدي أي تراجع في هذه التدفقات إلى ضغوط بيعية قوية. كما أن ارتباط العملات المشفرة المتزايد بالأسواق التقليدية، خصوصاً الأسهم والتكنولوجيا، يجعلها أكثر عرضة للتأثر بأي تغييرات في شهية المخاطرة العالمية.

وفي عالم يتسم بالتغير المستمر والتعقيد المتزايد، تظل القدرة على التكيف السريع وفهم السياق العام سواء كان اقتصادياً أو سياسياً أو تقنياً هي العامل الحاسم لتحقيق النجاح. فالمتثمر الذي يمتلك رؤية شاملة، ويوازن بين المخاطر والفرص، سيكون أكثر قدرة على التعامل مع التقلبات واستغلالها، ليس فقط في سوق العملات المشفرة، بل عبر مختلف الأسواق المالية التي باتت مترابطة بشكل غير مسبوق.

4

سلوك المستثمرين يضاعف التقلبات قصيرة الأجل

مستقبل السوق

على المدى الطويل، لا تزال هناك عوامل تدعم نمو سوق العملات المشفرة، مثل التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية، وزيادة الاعتماد على البلوك تشين، ودخول مؤسسات جديدة. ومع ذلك، فإن هذه العوامل الإيجابية لا تلغي التحديات، مثل التقلبات العالية، والتنظيمات الحكومية، والتغيرات في السياسات النقدية. لذلك، يبقى المستقبل مفتوحاً على عدة احتمالات، تتراوح بين النمو المستمر والتصحيحات الحادة.

3

السيولة العالمية والفائدة تضغطان على الأصول الرقمية

قراءة استراتيجية

ما يحدث اليوم في سوق العملات المشفرة يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة هذا القطاع، الذي لم يعد مجرد سوق ناشئة، بل أصبح جزءاً من النظام المالي العالمي. هذا التحول يفرض على المستثمرين تبني استراتيجيات أكثر تعقيداً، تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والسياسية والسلوكية، بدلاً من الاعتماد فقط على التحليل الفني أو الأخبار المتعلقة بالقطاع.

مسار التحول في الاقتصاد الصيني 6

التحول الاقتصادي في مواجهة فقاعات الأصول

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعدد العلاقات الاقتصادية.

تشير «نقطة التحول المزدوجة»، التي تلي نقطة لويس، إلى مرحلة دقيقة يتراجع فيها عنصران رئيسيان في الاقتصاد، هما القوة العاملة ورأس المال، وهو ما يؤدي بطبيعته إلى تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي وانخفاض متوسط إنتاجية الفرد. غير أن هذا التباطؤ لا يمكن اعتباره مؤشراً حتمياً على اندلاع أزمة اقتصادية، إذ إن الأزمات بوصفها ظواهر غير خطية تتأثر بعوامل إضافية أكثر تعقيداً، من أبرزها فقاعات الأصول، وخاصة العقارات، إلى جانب التوسع المفرط في الائتمان.

العقار والتحول الديموغرافي

من الناحية النظرية، تبدو العلاقة بين التحول السكاني وأسعار العقارات منطقية؛ فقبل بلوغ نقطة التحول، يؤدي ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى زيادة الطلب على الإسكان، ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع. لكن بعد هذه النقطة، ومع تراجع هذه الشريحة، ينخفض الطلب تدريجياً، لتدخل الأسعار في مسار تصحيحي.

وقد انعكس هذا النمط بوضوح في عدد من الاقتصادات الكبرى، حيث بلغت أسعار العقارات ذروتها في اليابان عام 1991، وفي الولايات المتحدة عام 2007، وفي إسبانيا عام 2008. وخلال السنوات العشر التي سبقت هذه الذروات، شهدت الأسواق العقارية ارتفاعات حادة، حيث سجلت إسبانيا أدنى زيادة بنسبة 65%، في حين بلغت الزيادة في الولايات المتحدة نحو 94%.

إلا أن هذه الطفرة لم تكن مستدامة، إذ أعقبها انخفاض في الأسعار بنسب متفاوتة؛ فقد سجلت اليابان أكبر تراجع بنسبة وصلت إلى 44%، بينما كان الانخفاض محدوداً في إسبانيا. أما في الولايات المتحدة وإسبانيا، فقد ظلت الآثار ممتدة لفترة طويلة، ما جعل التقديرات النهائية لحجم التصحيح محل متابعة.

التضخم الائتماني

بالتوازي مع ارتفاع أسعار العقارات، شهدت الاقتصادات المتأثرة بالأزمات توسعاً ائتمانياً ملحوظاً. ففي ذروة الطفرة العقارية، تجاوزت نسبة الإقراض إلى الناتج المحلي الإجمالي 200% في كل من اليابان والولايات المتحدة وإسبانيا. وعند مقارنة هذه المستويات بما كانت عليه قبل عقد من الزمن، يتضح حجم التضخم الائتماني، حيث

بلغت الزيادة 46% في الولايات المتحدة و99% في إسبانيا.

غير أن خصوصية النظام المالي في الولايات المتحدة تجعل هذه المؤشرات أقل دقة في التعبير عن الحجم الحقيقي للائتمان، إذ إن جزءاً كبيراً من خلق الائتمان تم عبر مؤسسات غير مصرفية، ما أدى إلى تضخم فعلي في القاعدة الائتمانية يفوق ما تعكسه البيانات التقليدية.

حين يكبح الائتمان فقاعة العقار

ورغم هذا النمط العام، تقدم ألمانيا نموذجاً مغايراً. فعلى الرغم من تراجع نسبة السكان في سن العمل منذ عام 1987، لم تشهد السوق العقارية انهياراً مماثلاً. فقد ارتفعت الأسعار قبل التحول بنحو 50%، واستمرت مرتفعة بعده بعشر سنوات بنسبة تقارب 38%. ويُعزى ذلك إلى سيطرة الدولة على الإقراض، حيث بلغت نسبة الإقراض إلى

إدراج مساكن الضمان الاجتماعي ضمن الإحصاءات، رغم زيادتها السنوية الكبيرة التي تراوحت بين 6 و10 ملايين وحدة. والثاني، المبالغة في تقدير الطلب الحضري، حيث إن شريحة واسعة من السكان، خاصة العمال والمهاجرين، لا تمتلك القدرة أو الرغبة في شراء المساكن.

الصين من الانضباط إلى التوسع

تقدم الصين حالة خاصة في هذا السياق. فخلال الفترة بين عامي 2000 و2008، ارتفعت أسعار العقارات بنحو 80%، إلا أن ذلك تزامن مع انخفاض نسبي في مستويات الرفح المالي، نتيجة سياسات تنظيمية هدفت إلى تحقيق توازن بين النمو والاستقرار.

لكن هذا التوازن لم يستمر، إذ تغيرت السياسة بشكل واضح بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، حيث تم تبني سياسات توسعية، خاصة في مجال الإقراض. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم القروض من نحو 30 تريليون يوان في 2008 إلى 62 تريليون يوان بحلول عام 2012، وهي زيادة تعادل ما تحقق خلال ثلاثة عقود سابقة.

الناتج المحلي الإجمالي نحو 82% فقط قبل التحول، ورغم ارتفاعها لاحقاً بنحو 15 نقطة مئوية، فإنها ظلت أقل بكثير من مثيلاتها في الدول التي تعرضت لأزمات. وهذا يبرز بوضوح أن العامل الحاسم لا يكمن في التحول السكاني بحد ذاته، بل في مدى تضخم الائتمان.

الادخار والاستثمار

تُظهر التجارب أن التحول في الادخار والاستثمار ليس مجرد نتيجة للأزمات، بل يمكن أن يكون أيضاً أحد أسبابها. ففي أعقاب انهيار أسعار الأصول، كما حدث خلال «ركود القوائم المالية» عام 2009، اضطرت الشركات إلى تقليص استثماراتها بشكل كبير لإعادة توازن ميزانياتها، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الأجور. هذا التراجع في الدخل انعكس مباشرة على سلوك الادخار، حيث انخفضت معدلات الادخار بشكل حاد، بل وصلت إلى الصفر

التوسع الائتماني بوصفه المحرك الخفي للأزمات المالية

الاقتصاد الصيني بين الانضباط الائتماني وسياسات التوسع

تباطؤ النمو بين التحول الطبيعي ومخاطر الأزمات



بين طاقة اليانغ والديموغرافيا: محركات النمو في الاقتصاد الصيني

المالية وبين رأس المال الحقيقي المنتج، حيث تعكس الفوائض في الحسابات الجارية وحساب رأس المال طبيعة التدفلات والرقابة الإدارية في النظام المالي، أكثر مما تعكس احتياجات اقتصادية إنتاجية فعلية. وفي ظل هذه التحولات، يُتوقع أن يدفع إعادة هيكلة القطاعات الصناعية نحو تعزيز الاعتماد على السوق المحلية، بما يمهد لمرحلة اقتصادية أكثر توازناً بعد تجاوز الأزمات الدورية.

عام 2019 تقريباً، وربما تعزيره خلال تلك الفترة. ورغم التحديات الخارجية، وفي مقدمتها تقلبات النظام النقدي العالمي وهيمنة الدولار وما يرافقها من مخاطر على الاحتياطيات الضخمة للصين، فإن هذه المتغيرات لا تُضعف بالضرورة الزخم الداخلي للنمو، خصوصاً مع بقاء معدلات الادخار مرتفعة بما يكفي لدعم تراكم رأس المال. كما يبرز هنا تمييز مهم بين تدفقات رأس المال

الاقتصاد مرحلة تراجع، إذ لا تزال هناك قوتان رئيسيتان تحفزان النمو: تأثير عرض العملة وتراكم رأس المال، وهما عاملان يواصلان دعم المسار الصاعد للاقتصاد. وتشير التقديرات إلى استمرار قوة التحول نحو التوظيف في القطاع غير الزراعي، مع اقتراب نسبته من إجمالي العمالة إلى نحو 90%، ما يعني استمرار أثر «طاقة اليانغ» الناتجة عن العائد الديموغرافي حتى

يستند تفسير علم الاقتصاد في إطار فلسفة «الين واليانغ» إلى أن مرحلة الازدهار ترتبط بما يُعرف بـ«طاقة اليانغ»، وهي الطاقة التي تدفع الأطراف الاقتصادية نحو السعي لتحقيق الأرباح، وتعزز من مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي. وفي الحالة الصينية، لا يُعد التحول الديموغرافي باتجاه شيخوخة السكان مؤشراً مباشراً على دخول

في سبتمبر بعد 14 عاماً

تيم كوك يودّع «آبل»... وجون تيرنوس يقود المرحلة المقبلة



أعلنت شركة «آبل» أن رئيسها التنفيذي تيم كوك سيتنحى عن منصبه في سبتمبر المقبل، بعد مسيرة طويلة في قيادة الشركة، على أن يخلفه جون تيرنوس، أحد أبرز القيادات المخضمة داخل المجموعة، ويأتي هذا التحول في مرحلة دقيقة لعلاقات التكنولوجيا، مع احتدام المنافسة العالمية وتسارع الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والأجهزة الذكية.

وقال كوك في بيان رسمي إن قيادة «آبل» كانت «أعظم شرف في حياته»، مؤكداً ثقته في قدرة الشركة على مواصلة مسيرتها بنجاح تحت قيادة جديدة، ويعد كوك من أبرز الرؤساء التنفيذيين في قطاع التكنولوجيا، إذ انضم إلى «آبل» عام 1998، ولعب دوراً محورياً في إعادة تنظيم سلاسل الإمداد وتعزيز الكفاءة التشغيلية، قبل أن يتولى منصب الرئيس التنفيذي عام 2011 خلفاً للمؤسس الراحل ستيف جوبز.

وخلال فترة قيادته، شهدت «آبل» تحولاً استراتيجياً واسعاً، حيث وسّعت نطاق منتجاتها وخدماتها لتشمل مجالات متعددة، أبرزها الخدمات الرقمية ونماذج الاشتراك، إلى جانب تطوير أجهزة جديدة عززت مكانة الشركة في الأسواق العالمية. كما ارتفعت القيمة السوقية للشركة إلى نحو 4 تريليونات دولار، لتصبح واحدة من أكبر الشركات المدرجة في العالم. ويُنسب إلى كوك أيضاً ترسيخ نموذج التصنيع العالمي للشركة، خصوصاً في الصين، التي

أصبحت مركزاً رئيسياً لتجميع أجهزة «آيفون»، ما ساهم في تحقيق كفاءة إنتاجية عالية وخفض التكاليف. إلا أن هذا النموذج واجه تحديات متزايدة في السنوات الأخيرة، في ظل التوربات الجيوسياسية وسعي الشركات الكبرى إلى تنويع سلاسل التوريد وتقليل الاعتماد على سوق واحدة. من جانبه، أشاد رئيس مجلس الإدارة آرثر ليفينسون بقيادة كوك، معتبراً أنها نقلت «آبل» إلى مستويات غير مسبوقة من النجاح والريادة. أما تيرنوس، الذي انضم إلى الشركة عام 2001

وتدرج حتى أصبح نائباً أول لرئيس هندسة الأجهزة، فأكد أن خبرته الطويلة داخل «آبل»، والعمل تحت قيادة جوبز وكوك، شكلاً قاعدة قوية للمرحلة المقبلة. ويُنتظر إلى تعيين تيرنوس على أنه استمرار لنهج الابتكار، مع تركيز أكبر على تطوير الأجهزة وتعزيز التكامل بين العتاد والبرمجيات، في وقت تواجه فيه «آبل» تحديات وفرصاً جديدة مع تسارع التحولات في صناعة التكنولوجيا عالمياً.

معلومة ورقم

6

مليارات دولار

قال رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إن التوترات الجيوسياسية العالمية أثرت على العالم بشكل عام، لكن تأثيرها على المنطقة الاقتصادية كان محدوداً، مضيفاً أن إجمالي الاستثمارات ارتفع إلى نحو 6 مليارات دولار حتى الآن مع أكثر من 80 مشروعاً.

ارتفاع وتيرة شطب الوظائف في بريطانيا خلال مارس

تسارعت وتيرة شطب الوظائف في بريطانيا خلال مارس الماضي، في إشارة إلى أن الحرب الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران، سببت فوضى جديدة في سوق العمل البريطانية.

وذكر مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن عدد الوظائف في بريطانيا انخفض خلال الشهر الماضي بمقدار 11 ألف وظيفة، بعد تراجعته بنحو 6 آلاف وظيفة خلال الشهر السابق. وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى أن هذه الأرقام جاءت أسوأ من توقعات المحللين، كما تشير هذه الأرقام إلى أن القتال الذي استمر 7 أسابيع قبل الاتفاق على وقف إطلاق النار أدى إلى زياد الضغوط على سوق الوظائف البريطانية، التي كانت قد أظهرت مؤشرات استقرار طفيفة بعد تضررها بشدة من قرارات حكومة رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر زيادة الضرائب على الأجور والحد الأدنى للأجور، كما تراجع عدد

الوظائف الخالية في بريطانيا إلى أقل مستوياته منذ حوالي 5 سنوات. يأتي ذلك في حين أظهرت بيانات مسح القوى العاملة في بريطانيا للأشهر الثلاثة المنتهية في فبراير انخفاضاً غير متوقع في معدل البطالة إلى 4.9%، ومع ذلك يتوقع المحللون الآن ارتفاع معدل البطالة مع تباطؤ التوظيف.

من ناحيته حذر صندوق النقد الدولي في الأسبوع الماضي من أن بريطانيا ستكون من بين أكثر الاقتصادات المتقدمة تضرراً من الحرب الإيرانية، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وتوقع ارتفاع معدل البطالة إلى 5.6% هذا العام، ومن المتوقع استجابة بنك إنجلترا المركزي لهذه التطورات ليس بخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد بل برفعها لمنع ارتفاع التضخم من إحداث حلقة مفرغة على الأجور والأسعار.

دردشة اقتصادية

تزايد تعقيد القرار الاستثماري مع تداخل العوامل الجيوسياسية والتكنولوجية

الأسواق في عصر اللاديقين.. كيف يعيد المستثمرون قراءة المخاطر؟

1 النفط والتضخم يعيدان رسم تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل

2 الذكاء الاصطناعي يقود تحولات عميقة في توزيع الاستثمارات عالمياً

سلوك القطيع

من ناحية أخرى، تلعب العوامل النفسية دوراً محورياً في تحركات الأسواق، خاصة في أوقات الأزمات. ويعد «سلوك القطيع» من أبرز الظواهر التي تؤدي إلى تضخيم الاتجاهات، حيث يميل المستثمرون إلى تقليد الآخرين خوفاً من تفويت الفرص.

وقد ظهر هذا السلوك بوضوح في قطاع التكنولوجيا، حيث دفعت موجة الحماس للذكاء الاصطناعي المستثمرين إلى ضخ استثمارات كبيرة في عدد محدود من الشركات، ما يزيد من مخاطر التصحيح في حال تغير المزاج العام.

أما فيما يتعلق بالمالذات الآمنة، فيرى داموداران أنه لم يعد هناك خيار خالٍ من المخاطر بشكل كامل، إذ تتأثر السندات بارتفاع الفائدة، والأسهم بالتقلبات، وحتى الذهب لا يوفر حماية مطلقة. لذلك، يوصي بالاحتفاظ بنسبة أعلى من السيولة، ليس فقط كوسيلة دفاعية، بل كأداة تمنح مرونة لاقتناص الفرص.

في المحصلة، لم تعد الأسواق تحركها البيانات وحدها، بل مزيج معقد من العوامل الاقتصادية والسلوكية. والتحدي الحقيقي لم يعد في الوصول إلى المعلومات، بل في القدرة على استخدامها بفعالية، وتجاهل ما لا يضيف قيمة.

الدرس الأهم في هذا العصر هو أن النجاح الاستثماري لا يعتمد على التنبؤ بالمستقبل، بل على القدرة على التعامل مع غموضه. فالاستثمار الذي ينتظر وضوح الصورة قد يفوت الفرص، بينما من يتقبل عدم اليقين ويتطور منهجية تفكير مستقلة، يصبح أكثر قدرة على التكيف واتخاذ قرارات أفضل في عالم سريع التغير.



ضوضاء المعلومات

للحظية للأسواق، والتركيز على مراجعة الاستثمارات بشكل دوري ومدروس. وتدعم دراسات الاقتصاد السلوكي هذا التوجه، حيث تشير إلى أن التعرض المستمر للمعلومات يؤدي إلى الإفراط في التداول، ما ينعكس سلباً على العوائد.

كما أن الاعتماد المفرط على آراء الخبراء لا يضمن النجاح، إذ إن الإجماع في الأسواق لا يعني بالضرورة الصواب. بل إن التفكير المستقل أصبح ضرورة في بيئة تتسم بالتقلب وعدم اليقين.

المدى الطويل. هذا التحول يعكس تغيراً في موازين القوى الاقتصادية، ويؤثر بشكل مباشر على حركة الاستثمارات العالمية.

في المقابل، يظهر المدى الطويل عاملاً أكثر تأثيراً يتمثل في التكنولوجيا، خاصة الذكاء الاصطناعي، الذي أصبح محورياً رئيسياً لتدفقات رؤوس الأموال. وقد أدى ذلك إلى ارتفاعات كبيرة في تقييمات شركات التكنولوجيا، مع توجه المستثمرين نحو القطاعات المرتبطة بالابتكار، ما يعكس تحولاً هيكلياً في الاقتصاد العالمي.

أصبح المشهد المالي العالمي أقرب إلى ساحة مفتوحة للتقلبات، حيث يتراجع اليقين تدريجياً، ويجد المستثمرون أنفسهم وسط بيئة معقدة تتداخل فيها العوامل الجيوسياسية مع التحولات التكنولوجية والسياسات النقدية. لم يعد التحدي يتمثل في تحقيق عوائد مرتفعة فقط، بل في فهم طبيعة التحول ذاته: هل ما يحدث مجرد اضطرابات مؤقتة أم إعادة تشكيل عميقة للنظام الاقتصادي العالمي؟

تحولات السوق

في هذا السياق، يرى الخبير المالي أسوات داموداران أن تفسير حركة الأسواق لم يعد ممكناً عبر عامل واحد، بل من خلال شبكة معقدة من المتغيرات المتداخلة. فالعوامل التقليدية مثل أسعار الفائدة والتضخم لا تزال مؤثرة، لكنها لم تعد كافية بمفردها، في ظل تصاعد تأثير التكنولوجيا والجغرافيا السياسية.

على المدى القصير، يظل النفط عنصراً حاسماً في تحديد مسار الأسواق، إذ تؤدي تقلباته إلى تغييرات مباشرة في معدلات التضخم والسياسات النقدية. وقد ساهمت صدمات الطاقة خلال السنوات الأخيرة في دفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية، ما أدى إلى إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو الأصول الدولارية، والضغط على الأسواق الناشئة.

تدفقات رؤوس

أما على المدى المتوسط، فتبرز ظاهرة إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، حيث تشير تقديرات المؤسسات الدولية إلى أن تراجع العولة قد يكلف الاقتصاد العالمي خسائر ملموسة على

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128 editor@aalamaleqtisad.com